الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة يحي فارس بالمدية
كلية الحقوق والعلوم السياسية

**العنوان:**

# دور الاتحاد الافريقي في حل النزاعات الاقليمية

**مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في الحقوق**
**تخصص: قانون دولي عام .**

**من تقديم الطالبة:**
- توات حسيبة

**تحت اشراف الاستاذة:**
- د/وما حنوس فاطمة

**أعضاء لجنة المناقشة :**

| الاسم واللقب | المؤسسة الأصلية | الرتبة | الصفة |
|---|---|---|---|
| بوزيدي عائشة | **جامعة يحي فارس المدية** | **أستاذ محاضر " أ "** | **رئيسا** |
| وماحنوس فاطمة | **جامعة يحي فارس المدية** | **أستاذ محاضر " أ "** | **مشرف** |
| مصباح رشيدة | **جامعة يحي فارس المدية** | **أستاذ محاضر " أ "** | **عضوا مناقشا** |

**السنة الدراسية:2023 - 2024**

# كلمة شكر

الحمد لله رب العالمين القائل :

<< رب اوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت على وعلى والدي

وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين .

الآية 19 من سورة النمل.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد خاتم الأنبياء

والمرسلين

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أحمد الله سبحانه وتعالى على توفيقي

لإتمام هذا العمل المتواضع

كما يطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكروو افرالإمتنان إلى كل من

ساهم في إنجازهذا العمل المتواضع

وأخص بالذكرالأستاذةالمشرفةعلى ما بذلته وقدمته لي من نصح

وارشاد .

كما أتقدم بجزيل الشكرللجنة المناقشة الموقرة شكرالكم جميعا

# إهداء

إلى نور القلوب وسيد الوجود محمد ﷺ

لا يمكن أن اقول إلا ما قاله خالقنا سبحانه وتعالى:

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

<< وقضى ربك الا تعبدوا الا اياه وبالوالدين احسانا >>الآية 23 من سورة الاسراء.

إلى التي حملتني وهنا على وهن وسهرت الليالي في الصغر ومدت لي يد العون في الكبر، إلى نبع الحنان وسر الأمان وزينة الوجدان وأعز ما أملك في هذه الحياة

أمي الغالية حفضها الله وأطال في عمرها

إلى من لا أستطيع رد فضله طول حياتي وكان درع الأمان ومرشدي وسندي في هذه الحياة وقد رحل باكرا تاركا في قلبي غصة لاتزول لآخرالعمر أبي العزيز

إلى كل إخوتي

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

**حسيبة**

# مقدمة

**مقدمة:**

ظاهرة النزاعات الدولية هي من أكثر المواضيع القديمة قدم المجتمع الدولي والمتجددة باستمرار نظرا لتطور وتشابك العلاقات والمصالح الدولية لذلك تتعدد أصنافها وأسبابها وتمتد آثارها إلى تهديد السلم والأمن الدوليين.

والقارة الإفريقية عرفت عدة نزاعات ذات طابع داخلي، فهي تواجه تحديات كبرى على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية، وعانت من النهب واستغلال الثروات في مرحلة الاستعمار وحتى بعد الاستقلال شهدت العديد من المشاكل أهمها الإرث الكبير من مخلفات الاستعمار وتقسيمات الحدود العشوائية، حيث كان هذا الاستعمار السبب الرئيسي لنشوب النزاعات، فمن أبرز النزاعات التي حدثت في إفريقيا نزاعات الحدود بين ليبيا والسودان، والصومال وأثيوبيا حول الأوجارني والحرب الأهلية في نيجريا والسودان وأنجولا وموزنبيق والانقلابات العسكرية في السودان وتوجو وغانا. ونزاعات دينية كما حدث في نيجريا، إضافة إلى الحروب الأهلية في الصومال حيث رصدت هذه الحروب الآلاف من الضحايا وانعدام الأمن وتعتبر أزمة جنوب السودان من أطول الحروب حيث دامت أكثر من عشرون سنة، لكن بالرغم من هذه الصعوبات سعت دول القارة الافريقية إلى التفكير في ضرورة إيجاد طريقة عمل مشتركة فيما بين دولها محاولة القضاء على مخلفات الاستعمار والتصدي لجميع أشكال التدخل الأجنبي وإعادة إحياء وبناء القارة، فقاموا بإنشاء منظمة الوحدة الإفريقية في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا في 25 ماي 1963 بمشاركة ثلاثون دولة والتي كان إنشاؤها أمرا مرغوبا فيه، حيث حاولت المنظمة حل مشاكل القارة والتي تهدف إلى تحرير القارة نهائيا من الاستعمار الأوروبي والقضاء على التخلف الاقتصادي وتوطيد دعائم التضامن الافريقي.

ومع مرور الوقت وبعد انقضاء 40 سنة من الوجود اتضح للقادة الأفارقة فشل المنظمة في تحقيق ما كانت تسعى إليه وأنها لا تصلح على الدوام فميثاق المنظمة لا يستطيع معالجة المسائل الأمنية والمشاكل الاقتصادية التي تواجه إفريقيا، لذا قرر القادة الأفارقة حل المنظمة، ومن ثم كان لا بد من تنظيم جديد يمكن القادة الأفارقة من تحقيق آمال شعوبهم، ففي 09 جويلية 2002 تم تأسيس الاتحاد الافريقي ليحل محل منظمة الوحدة الافريقية لتجاوز صعوباتها وتخلفها، الذي كان يهدف كأي منظمة إلى تسهيل عملية الاندماج السياسي والافريقي لقارة إفريقيا،وذلك من خلال تحسين وتعزيز موقف موحد للقارة من أجل تحقيق الأمن والسلم وتعزيز حماية حقوق الإنسان على أمل تحقيق ما فشلت فيه المنظمة السابقة.

وهذا ما سنحاول إبرازه من خلال دراسة حالة النزاع الليبي والنزاع في السودان والوقوف على المجهودات المبذولة من قبل الاتحاد الافريقي في إيجاد الحلول المناسبة والفعالة لحل الأزمة الليبية والسودانية، نظرا لأن هذه النزاعات تكتسي أهمية استثنائية من بين النزاعات الموجودة في إفريقيا.

ترجع أهمية موضوع حل النزاعات بشكل عام كونه صار يمثل ظاهرة عالمية لا تقتصر على دول محددة أو أقاليم معينة بل أصبح مرتبط وبحد كبير بهيكل النظام الدولي خاصة بعد الحرب الباردة، ومن هنا فهو مرتبط بظاهرة انتشار وتعدد النزاعات في إفريقيا، مما يعطيه أهمية في مجال دراسة العلاقات الدولية المعاصرة والتنظيم الدولي.

تتمثل أهمية الدراسة في الوقوف على مختلف أبعاد عمليات التسوية وتقييم الجهود المبذولة من طرف الاتحاد الافريقي والآليات المستخدمة في حل النزاعات الافريقية وخاصة النزاع الليبي والنزاع السوداني نظرا لما يتميز به هذين النزاعين بالمقارنة مع حالات النزاع في إفريقيا.

يكمن الهدف من الدراسة في:

- إبراز مدى فاعلية دور الاتحاد الافريقي في تسوية النزاعات الافريقية عبر مختلف المراحل التي اجتازها.
- التعرف على جهود الاتحاد الافريقي للوصول إلى حل مناسب للنزاع الليبي وكذا النزاع في السودان.
- تقييم جهود الاتحاد الافريقي ومامدى فاعليتها في تسوية النزاعات الافريقية .

يمكن إرجاع مبررات اختيار الموضوع إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

بما أننا نعيش ونتفاعل مع كل ما يدور حولنا من نزاعات وهذا هو بالتحديد الذي آثار بداخلنا نوعا من الفضول لكي نتعرف على هاته النزاعات التي تدور داخل القارة التي نعيش فيها، وبالتالي ارتأينا منظمة الاتحاد الافريقي الأنسب بذلك.

وهذا ما زاد من إثارة تساؤلات رئيسية وفرعية حول نشاط الاتحاد الافريقي ومساهمته في تسوية النزاعات، وبالتالي أحيط بنوع من الأحقية في التعمق فيه لفهم جوانب نشاطه ودوافعه والقضايا التي يهدف إليها.

نظرا للمكانة التي وصل إليها الاتحاد الافريقي خصوصا في الآونة الأخيرة، وذلك على المستوى الدولي والإقليمي من خلال نشاطه ودوره في القارة الافريقية، خاصة أنّ افريقيا تمثل ساحة

للعديد من بؤر النزاع والمستجدات التي صرنا نتتبعها يوميا، فهاته الوتيرة المتسارعة لكل مستجد حول الأزمات والنزاعات المهددة للسلم والأمن أعطته مكانة، حيث اعترفت به الأمم المتحدة واعتبرته المنظمة الأكثر فعالية على مستوى إفريقيا والأحقية لحل الأزمات وتسويتها.

وبالنسبة للدراسات السابقة فإنّ المعرفة العلمية تراكمية بالأساس، فكل دراسة تنطلق من حيث انتهى الباحثون الآخرون، فهناك العديد من الدراسات التي تناولت الموضوع محل الدراسة يمكن إجمالها في:

- دراسة عبد القادر رزيق المخادمي في رسالته النزاعات في القارة الإفريقية انكسار دائم أم انحسار مؤقت، وتحدث فيها عن جغرافية إفريقيا والنزاعات الافريقية الحدودية ثم تطرق إلى الآثار السالبة للنزاعات من تبعي سياسية اقتصادية وثقافية، وتأثير التدخلات الأجنبية في القارة الافريقية خاصة القوى العظمى، وتكلم عن ضعف التسيير الافريقي للأداء السياسي، ثم الآليات لحل النزاعات.
- دراسة محمد علي هيبة علي أحطبية بعنوان " دور مجلس السلم والأمن الافريقي في حل النزاعات وتسويتها في إفريقيا " قامت هذه الدراسة على أنه كلما قام المجلس بالاعتماد في تمويله ودعمه فنيا على جهات خارجية، ضعف دوره وهذا ما يؤدي إلى تدخلات خارجية تحد من فاعليته، وقد عرضت الدراسة نماذج عديدة لتدخل مجلس السلم والأمن لتصل إلى نتيجة مشتركة وهي أن تمويل ودعم الدول الكبرى والمنظمات الدولية لمجلس السلم والأمن الافريقي لأداء مهامه لحل النزاعات جعل المجلس يفقد استقلاله في العمل.

فعلى الرغم من أن هذا التدخل جاء للتمويل والدعم إلا أنه أدى إلى اتساع رقعة النزاعات واستغلالها لصالح مخططات خارجية.

تسعى هذه الدراسة إلى تبيان المنظار الذي جاء به الاتحاد الافريقي، فيما يخص حل النزاعات الإفريقية وإرساء السلم والأمن في إفريقيا، ومن ثم يمكن صياغة الإشكالية التالية:

**كيف ساهم الاتحاد الافريقي في حل النزاعات الافريقية وما هي آلياته والتحديات التي واجهته ؟**

يندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1 – ما هو الاتحاد الافريقي؟

2 – فيما تتمثل آليات الاتحاد الافريقي لحل النزاعات؟

3 – ما هو دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تحقيق المهام المنوطة به؟

4 – كيف تعامل الاتحاد الافريقي في حله لبعض النزاعات الافريقية؟

وللإجابة على الإشكالية يمكن وضع مجموعة من الفرضيات كالتالي:

- كلما تعددت طبيعة النزاعات في افريقيا أدى ذلك إلى تدهور الأوضاع في قارة افريقيا.
- كلما كان هناك دور فعال للاتحاد الافريقي في مواجهة النزاعات الافريقية أدى ذلك إلى فرض تحقيق الأمن والسلم.
- كلما تم تدعيم المؤسسات السياسية والأمنية للدول الافريقية كلما أدى ذلك إلى الاستقرار داخل الدولتين.

وقد استخدمنا المنهج التاريخي حتى يتم الإلمام بجوانب الموضوع وبكل العناصر المتعلقة به، إلى جانب توظيفه كذلك من أجل تعقب وتتبع مرحلة تاريخية جد هامة وهي مرحلة التحول من منظمة الوحدة الافريقية إلى الاتحاد الافريقي، كما استخدمناه أثناء عرضنا لأهم المنظمات الدولية الاقليمية وأثناء دراستنا لأزمة ليبيا والسودان.

يقوم هذا المنهج بالتعمق في دراسة مرحلة معينة لحالة واحدة سواء كانت هذه الحالة فردا أو منظمة إدارية أو نظاما سياسيا، وهذا من الإحاطة وإدراك ومعرفة أهم العوامل المؤثرة في تلك الحالة، وإبراز الارتباطات والعلاقات السببية والوظيفية للظاهرةحيث استعملنا هنا مثلا نموذج حالة ليبيا، وحالة السودان حيث شهدتا نزاعات باستمرار ودراسةالعوامل المؤدية إليها، وطريقة تعامل الأنظمة مع المشكلة، والوصول إلى استنتاجات وخلاصات أكثر دقة بشأن جهود الاتحاد في حل النزاع الليبي والنزاع السوداني.

والاقتراب المؤسساتي يركز على الأبعاد القانونية والمؤسسية وتأثيرها في عمل الاتحاد الافريقي، أي يركز على مجموعة هياكل الاتحاد والقواعد المنظمة لعمله وتأثيرها في فضائه، أي تأثير الأشكال المؤسسية في أنماط النزاع.

تتمثل خطة الدراسة في تقسيم الدراسة إلى فصلين:

يندرج تحت كل فصل عدد من المباحث والمطالب حيث تناولنا في الفصل الأول: ماهية الاتحاد الافريقي وظروف نشأته.

أما الفصل الثاني تناولنا فيه: آليات الاتحاد الافريقي في تسوية النزاعات في إفريقيا .

بما أنه أي بحث علمي تلازمه صعوبات متفاوتة لإنجازه، فالصعوبات التي واجهتني في إعداد المذكرة ومنها على وجه الخصوص:

- شساعة الموضوع وتشابكه مما أثر على التطرق على الكثير من النقاط الهامة نتيجة تحديد الحجم الكمي للمذكرة.
- صعوبة التعامل مع المراجع الالكترونية لأنّ معظم المقالات هي عبارة عن تحليلات صحفية تفتقد للتحليل العلمي الأكاديمي.
- الوقت المحدد لإعداد الدراسة لم يسمح لنا بترجمة العديد من المراجع الأجنبية المختصة في الدراسة.

# الفصل الأول:

# الإطار القانوني للاتحاد الافريقي

تعد قارة افريقيا الحلقة الأضعف والأكثر معاناة باعتبارها من أكثر مناطق العالم فقرا، والتي شهدت انفجار عدد من الصراعات والحروب التي كشفت عن الصعوبات التي تواجهها ضمن التحولات التي عرفها العالم، فهي اليوم تطمح إلى إحداث آليات متطورة في مجال تسيير الأزمات والتعاون والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل سياسة دولية مشتركة بين دول القارة السمراء حيث أنه في أقل من أربعون عاما عرفت القارة أكثر من 35 صراعا خلق حصيلة قاربت 10 ملايين قتيل[1]، هذه الصراعات انتقلت من النزاعات بين الدول إلى النزاعات الداخلية خاصة في ظل السياق العالمي الذي كان يهيمن عليه الصراع بين الشرق والغرب، الأمر الذي انعكس على الدول الافريقية فتجلى ذلك في صراعات بين دول مختلفة الإيديولوجية أو صراعات حادة بين فصائل متعارضة.

كل هذا أدى إلى ضرورة التعاون الافريقي من أجل خلق وضع أفضل في القارة والنهوض بها لتواكب القارات الأخرى، وهذا التعاون يكون في ظل تنظيم إقليمي يتكفل بمشاكل القارة ويبحث عن حلول لها بعيدا عن المصالح الشخصية والأطماع الخارجية وقد تجسد ذلك في منظمة الوحدة الافريقية[2] لكن هذه الأخيرة فشلت في تحقيق ذلك، فجاء طرح الاتحاد الافريقي الذي تبلورت فكرة انشائه في مؤتمر القمة الاستثنائي لمنظمة الوحدة الافريقية المنعقد في مدينة سرت بليبيا في سبتمبر 1999 .[3]

**المبحث الأول :ماهية الاتحاد الافريقي.**

حاولت منظمة الوحدة الافريقية منذ نشأتها حل مشاكل القارة سواء الاقليمية والعالمية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، غير أنّهالم توفقفي ذلك وغدت افريقيا محل المساومات الأجنبية وامكاناتها الهائلة مسرحاللتكالب الغربي ، وفشلتحتى شعوب إفريقيا نفسها في مواجهة مرحلة مابعد الاستقلال[4]، فكان لابد من حل يعيد افريقيا إلى كنف القرن الحادي والعشرين، وسرعان ما لاح ذلك الحل فيما يعرف الاتحاد الافريقيAU وهذا الأخير هو اتحاد قاري يتكون من 55 دولة في افريقيا، أنشئ عام 2001 بموجب قانونه التاسيسي الصادر في توجو، وهو منظمة متعددة الحكومات تعنى بتعزيز التعاون في

1عبد الرزاق خيري جاسم ، الاتحاد الافريقي (النشأة ،الهيكلة ، التحديات ) مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ،الاصدار 31-32 ،2006،ص 47 .

2ماجد رضا بطرس ،الاتحاد الافريقي ،الحاضر واستشراف المستقبل ،مجلة البحوث الادارية،العدد 4،المجلد23،ص 2،6.

3فايد محمودعلي فايد،تجربة الاتحاد الافريقي في تسوية النزاعات الافريقية ،مجلة كلية الآداب ،العدد1،المجلد15،2017، ص2.

4نوري مرزة جعفر، مرجع سابق ، ص 16 .

القضايا الاقتصادية والسياسية وغيرها من مجالات الصالح العام بين الدول الافريقية، وقد بني على أساس قيم الديمقراطية والحكم الجيد وحقوق الإنسان وسنتناول في هذا المبحث مطلبين الأول حول نشأة الاتحاد الافريقي والثاني حول أهدافه وأجهزته [1].

**المطلب الأول:مفهوم الاتحاد الافريقي.**

إن فكرة انشاء الاتحاد الافريقي لم تأت منفراغ بل هي نتاج التحديات الداخلية والخارجية التي شهدها العالم ،فجاء الاتحاد الافريقي فكرة ونظرية ليتنزل على أرض الواقع خلال الربع الثالث من عام 2002،وذلك بانعقاد مؤتمر ديربان بجنوب افريقيا ، وتم اقرارهياكله السياسية والاقتصادية والإدارية وأجهزته لتحقيق أهدافه التي تأسس من أجلها وهذه الأخيرة تم النص عليها هي والأجهزة في قانونه التأسيسي الذي اشترط في الأهداف أن تتماشى مع أهداف منظمة الوحدة الافريقية سابقا .

**الفرع الأول:نشأة الاتحاد الافريقي وأهدافه.**

**أولا: نشأة الاتحاد الافريقي.**

تبلورت فكرة الاتحاد الافريقي أثناء انعقاد الدورة الخامسة والثلاثون لمؤتمر رؤساء الحكومات والدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية في الجزائر 12 – 14 تموز 1999 [2]عندما وافق أعضاء المؤتمر على الدعوى التي وجهها الرئيس الليبي معمر القذافي لاستضافة بلاده لمؤتمر قمة استثنائي للمنظمة وذلك بعقدها في مدينة سرت الليبية للمدة 6 – 7 أيلول 1999 بهدف مناقشة سبل تفعيل منظمة الوحدة الافريقية بما يتماشى مع التطورات السياسية والاقتصادية العالمية وبما يضمن

لإفريقيا الحفاظ على قدراتها الاقتصادية والسياسية كانت الفكرة المطروحة لإنشاء الاتحاد الافريقي في البداية تتمثل بالمقترح الذي تقدم به الرئيس الليبي معمر القذافي عام 1999 والقاضي بإنشاء ولايات متحدة إفريقية على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، وحصل هذا المقترح على تأييد بوركينافاسو وتوغو واللتان تتلقان معونات مادية من ليبيا، بينما تحفظت عليه دول أخرى مثل جنوب افريقيا ومصر ونيجيريا بدعوى أنه يؤدي إلى زعزعة التجمعات الاقليمية القائمة.[3]

1نبيل محمد خليل العزازي،دور الاتحاد الافريقي في تسوية النزاعات الافريقية، كلية الشرطة، أكاديمية الشرطة، ص126.
2نوري مرزة جعفر، مرجع سابق ، ص 16
3صالح يحي الشاعرى ، مرجع سابق ، ص 125 .

ونتيجة لذلك اقترح الرئيس الليبي أن يكون الاتحاد الافريقي على غرار الاتحاد الأوروبي إذ دعى إلى إيجاد مؤسسات مركزية تتضمن برلمان افريقيا وأمانة عامة تنفيذية ومحكمة عدل افريقية وجيش افريقي موحد أي أن تلغي الدول الافريقية المنظمة إلى الاتحاد جيوشها بهدف تكوين جيش عام لافريقيا، ولكن الدول الافريقية رفضت حل الجيوش الوطنية وتشكيل جيش افريقي موحد، إلا أنها وافقت على إقامة اتحاد افريقي يماثل إلى حد ما الاتحاد الأوروبي وعلى العموم صدر عن صدر عن قمة سرت الاستثنائية إعلان سرت 1999/9/9الذي ينص لأول مرة على انشاء الاتحاد الافريقي ،وقد توصلت القمة إلى قرارات عدة كان أهمها:[1]

1: إقامة الاتحاد الافريقي بما يتماشى مع الأهداف النهائية لميثاق منظمة الوحدة الافريقية وأحكام المعاهدة التي أسست الجماعة الاقتصادية الافريقية.

2: الإسراع بعملية تنفيذ معاهدة تأسيس الجماعة الاقتصادية ولا سيما ما يخص بتقصير المدد المحددة لتنفيذ المعاهدة وضمان الانتشار السريع لجميع المؤسسات التي تنص عليها معاهدة أبوجا ، والبنك الافريقي المركزي والاتحاد النقدي الافريقي، ومحكمة العدل الافريقية وبرلمان عموم إفريقيا[2].

3: تقوية وتعزيز المجموعات الاقتصادية الاقليمية من أجل تحقيق أهداف الجماعة الاقتصادية الافريقية، وتنفيذا لمقررات قمة سرت تم رسميا اعتماد القانون التأسيسي للاتحاد الافريقي في الدورة العادية رقم 32 لمؤتمر رؤساء الحكومات والدول الأعضاء في المنظمة والتي عقدت في لومي بتوغو خلال المدة 10 – 12 تموز 2000 وتعد القمة الافريقية السابعة والثلاثون والتي عقد ت في لوساكا بزامبيا خلال المدة 9 – 11 تموز 2001 القمة الختامية، حيث أعلنت القمة إعلان قيام الاتحاد الافريقي، الذي حل محل منظمة الوحدة الافريقية بعد مدة انتقالية لا تقل عن عام.

ودخل الاتحاد الافريقي حيز التنفيذ طبقا لنص المادة 28 من القانون التأسيسي في 2001/05/26 بعد مصادقة ثلثي دول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية[3].

1نبيل محمد خليل العزازي ، مرجع سابق ،ص126 .
2منى حسين عبيد، ( الاتحاد الافريقي وقضايا الدول الافريقية، ساحل العاج – دارفورنموذجا )، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، 2001 – 2004، ص39، 40.
3نبيل محمد خليل العزازي ، مرجع سابق ،ص126

**ثانيا: أهداف الاتحاد الافريقي.**

جاء الاتحاد الافريقي بمجموعة من الأهداف التي نص عليها القانون التأسيسي للاتحاد الافريقي كما سبق وأن ذكرنا واشترط في أهدافه أن تتماشى وأهداف منظمة الوحدة الافريقية ،وسنحاول شرحها فيما يأتي: [1]

**1 – تعزيز مواقف إفريقية موحدة حول المسائل ذات الاهتمام للقارة وشعوبها والدفاع عنها:**

إن تبني هذا الهدف في ميثاق الاتحاد دفعت إليه اختلاف مواقف الدول الافريقية اتجاه قضايا حساسة تهم القارة الافريقية في المحافل الدولية والاقليمية، مفضلين مصالحهم الخاصة على مصالح القارة، مما يزيد من الأطماع الخارجية للدول الغربية اتجاه القارة. لأن التناقض في الآراء بين الدول الافريقية سيكون محل استغلال من الدول المتربصة بها، كما حدث بمؤتمر الدوحة 2001، بالنسبة للدول النامية والدول المتقدمة والذي استغلته هذه الأخيرة لمصالحها على إثر اختلاف الدول النامية فيما بينها.[2]

**2 –تعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة:**

عمل الاتحاد على تبني هذا الهدف من أجل القضاء على النزاعات في إفريقيا وتعزيز وتقوية السلام بالقضاء على تجارة الأسلحة السوداء والقيام بعمليات نزع السلاح وفرض النظام وتدمير الأسلحة وإعداد توطين اللاجئين.

**3 – تهيئة الظروف اللازمة التي تمكن القارة من لعب دورها المناسب في الاقتصاد العالمي والمفاوضات الدولية:**

عملت القارة من أجل الظروف الاقتصادية على عقد عدة شركات مثل الشركة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا وكذا السوق الافريقية المشتركة، وهما مشروعان دعمهما الاتحاد الافريقي[3].

أما بخصوص الظروف الأمنية فقد عمل الاتحاد على إنشاء جهاز مجلس السلم والأمن الافريقي من أجل تحقيق الاستقرار في افريقيا والقضاء على النزاعات وهو الأمر الذي يعمل على تهيئة الظروف الملائمة لأي عمل اقتصادي في القارة.

---

1أحمد حجاج ، ( العولمة والوحدة الافريقية ) ، مجلة السياسة الدولية ،القاهرة ،العدد 154 ،2003 ، ص45 .
2عبد القادر رزيق الخادمي ، التعاون العربي الافريقي ، القاهرة ، دار النشر ، والتوزيع ، 2007 ، ص 137 .
3أحمد حجاج ، المقال السابق ، ص 45 .

وبالتالي فإنّ تحقيق هذا الهدف سيكون متوقف على دعم الاتحاد الافريقي لمشاريعه في المجال الأمني والاقتصادي وذلك من خلال تفعيل مجلس السلم والأمن الافريقي ودعم المشاريع الاقتصادية الأخرى مما يحقق معه التعاون الدولي مع افريقيا.[1]

**4 – تشجيع التعاون الدولي مع مراعاة ميثاق منظمة الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان:**

يمكن هذا الهدف الدول الأعضاء من حرية التعاون مع مختلف الدول في إطار الأمم المتحدة، كما يحكم علاقات الدول الافريقية مع غيرها من الدول في الهيئة الأممية وعليه فالدول الأعضاء تعمل فيما بينها وبالتعاون مع المجموعة الدولية في درء أي نزاع افريقي أو عدوان يقع على دولة افريقية أو التعاون على مكافحة التهديدات الأمنية الجديدة كالإرهاب كذلك التعاون على إعادة الإعمار وذلك عن طريق تقديم المساعدات الإنسانية والتعاون في مجال حماية حقوق الإنسان وتكريس الديمقراطية.[2]

**5 – تعزيز مبادئ الديمقراطية والمشاركة الشعبية وحقوق الإنسان:**

عمل القادة الأفارقة على تغيير بنية التنظيم الافريقي التي كانت تعاني من ضعف أشكال المشاركة الشعبية لذا أقروا في الاتحاد الافريقي الذي يتخذ شكلا كونفدراليا على وضع البرلمان في أجهزة الاتحاد الرئيسية باسم برلمان عمومي افريقي من أجل تعزيز هذه المشاركة الشعبية، كما أعطى الاتحاد أهمية لهذا الجانب من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، كما أكد على ذلك من خلال مشاركة الشعوب الافريقية في أنشطة الاتحاد والعمل على تعزيز العدالة الاجتماعية[3].

ويعود اهتمام الاتحاد بهذه المسألة بغية تحقيق تكامل القارة واتحادها، والرقي بها من التخلف والأزمات وهذا كله بهدف القضاء على الصراعات الداخلية في القارة السوداء داخل الدول بعضها ببعض وهو ما يحقق حتما نوعا من الاستقرار والأمن القاري.
كما أن مطالبة العديد من الدول الإفريقية إلى اللجوء للوسائل الديمقراطية للتغيير بهدف تعزيز الأمن والاستقرار وتكامل القارة[4].

**6 – القضاء على الأوبئة وتعزيز الصحة:**

1عصمت محمد حسن ، دراسات في العلاقات الدولية ، مصر دار المعرفة الجامعية ، 2003 ، ص 213 .
2نوري مرزة جعفر، مرجع سابق ، ص 126 .
3عصمت محمد حسن، مرجع سابق ، ص 213
4نوري مرزة جعفر، مرجع سابق ، ص 126

إنّ السبب الرئيسي في انتقاء هذا الهدف هو المعاناة التي تعيشها القارة من انتشار الأمراض والأوبئة ومعاناة جل الشعوب.

**7 - الدفاع عن سيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها واستقلالها:**

فيما يخص هذا الهدف فإن الاتحاد الافريقي قد عمل على اتباع نهج المنظمة، وبالتالي فإن أسباب تبني هذا الهدف في المنظمة هي نفسها في الاتحاد والتي يمكن تلخيصها في:

- الاستقلال الحديث للدول الافريقية وتكلفة هذا الاستقلال[1].

سلامة أراضيها وذلك باعتبار أن الأرض هي جزء من سيادة الدولة، ولهذا فالاتحاد الافريقي ترك الحرية للمؤتمر في إنشاء أي لجنة يراها ضرورية، أو إعادة تشكيل اللجان القائمة مما يمكن القول أنه قد نص ضمنيا على إمكانية إبقاء هذه اللجنة أو ضم عملها إلى لجان جديدة

**الفرع الثاني: أجهزة الاتحاد الافريقي.**

لقد تضمن القانون التأسيسي للاتحاد الافريقي أثناء انعقاد الدورة الخامسة والثلاثون لمؤتمر رؤساء الحكومات والأعضاء بمنظمة الوحدة الافريقية في قمة سيرت الاستثنائية تسعة أجهزة للاتحاد الافريقي فريقي على النحو التالي[2]:

**1-مؤتمر الاتحاد:**

والذي يتكون من رؤساء الدول والحكومات أو من يمثلهم، ويجتمع مرة كل عام، أو بناء على طلب أحد الدول الأعضاء وموافقة ثلثي الدول الأعضاء، ويتخذ قراراته بالإجماع وإن تعذر بثلثي الأعضاء، وهو أعلى سلطات الاتحاد، ومن يحدد سياسات الاتحاد، ويتخذ القرارات الهامة، وهو من يعلن التدخل في حالة اندلاع صراع، ويعين قضاة محكمة العدل الافريقية[3].
ابتداءا من سنة 2005 أصبح المؤتمر يجتمع مرتين في السنة في دورتين عاديتين وذلك لمزيد من الفعالية في التعامل مع غالبية قضايا القارة الافريقية

**2-المجلس التنفيذي.**

1عصمت محمد حسن ،مرجع سابق،ص213.
2باسم رزق عدلي مرزوق،المقال السابق،ص48.
3عبد الرزاق خيري، المقال السابق ، ص47 .

يضم هذا المجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء ومن المهام الرئيسية للمجلس تهيئة القرارات لتمريرها للجمعية العامة والهيئة التمثيلية للاتحاد التي تضم سفراء الدول الأعضاء في مقر الاتحاد الافريقي ويضم المجلس التنفيذي وزراء معينون من قبل حكومات الدول الأعضاء ويهتم بالقضايا التالية:[1]

- التجارة الخارجية.
- الطاقة والصناعة والموارد التنفيذية[2].
- الغذاء والزراعة والثروة الحيوانية.
- الموارد المائية والري.
- حماية البيئة والعمل الإنساني والاستجابة للكوارث الطبيعية، والحد منها.
- النقل والمواصلات.
- التأمين والتعليم، الثقافة، الصحة.
- الضمان الاجتماعي.

**3-اللجان الفنية المتخصصة.**

وهي مسؤولة أمام المجلس التنفيذي وتشمل:

- لجنة الاقتصاد الريفي والمسائل الزراعية.
- لجنة الشؤون النقدية والمالية.
- لجنة التجارة والجمارك والهجرة.
- لجنة الصناعة والعلم والتكنولوجيا والطاقة والموارد الطبيعية.
- لجنة النقل والمواصلات والسياحة.
- لجنة الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية.
- لجنة التعليم والثقافة والموارد البشرية[3].

وتتكون اللجان الفنية المتخصصة من الوزراء أو كبار المسؤولين المعنيين بالقطاعات التي تقع ضمن اختصاصهم، وتضطلع كل لجنة في حدود اختصاصها بالمهام الآتية:

1عبد الرزاق خيري، المقال السابق ، ص 47 .
2باسم رزق عدلي مرزوق،المقال السابق،ص48 .
3صلاح الدين السيسي، النظم والمنظمات الاقليمية. الواقع... مبادرات ومقترحات التطويروالتفعيل، القاهرة، دار الفكر العربي، 2007، ص 245.

- إعداد مشاريع وبرامج الاتحاد وتقديمها للمجلس التنفيذي.
- رصد ومتابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن أجهزة الاتحاد.
- كفالة تنسيق ومواءمة مشاريع وبرامج الاتحاد.
- تقديم تقارير وتوصيات إلى المجلس التنفيذي بشأن تنفيذ أحكام القانون.[1]

**4- برلمان عموم إفريقيا.**

يتم إنشاؤه لضمان مشاركة كاملة للشعوب الافريقية في تنمية وتعامل القارة اقتصاديا ويتم تحديد تشكليته وسلطاته ومهامه وتنظيمه في بروتوكول خاص به، يتم تمثيل الدول تمثيلا متساويا، لكل دولة 05 أعضاء في البرلمان يمثلون كافة التيارات السياسية، على أن تكون بينهم امرأة على الأقل، والبرلمان له سلطات استشارية، كما يتم الانتخاب مباشرة من الشعب لأعضاء البرلمان.

**5- محكمة عدل الاتحاد الافريقي.**

ويتم إنشاؤها وتحديد نظامها الأساسي وتشكيلها ومهامها في بروتوكول خاص بها، حيث اعتمد بروتوكول لإنشاء محكمة العدل الافريقية عام 2003 التي ينص قانونها التأسيسي على البت في الخلافات الناشئة حول تفسير الأعضاء لمعاهدات الاتحاد الافريقي[2].

**6-المؤسسات المالية.**

التابعة للاتحاد وتحدد نظامها ولوائحها بروتوكولات خاصة لها البنك المركزي الافريقي أبوحا نيجيريا.

- البنك الافريقي للاستثمار طرابلس بليبيا .
- صندوق النقد الافريقي باوندي بالكاميرون [3].

**7- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.**

تعتبر هيئة استشارية مكونة من مختلف المجموعات المهنية والاجتماعية للدول الأعضاء في الاتحاد ويحدد المؤتمر مهام المجلس وسلطاته وتشكيله وتنظيمه.

---

1باسم رزق عدلي مرزوق، المقال السابق ، ص 49 .
2صلاح الدين السيسي،مرجع سابق،ص245.
3محمد أنورماهر شيرين، (برلمان عموم افريقيا المعبر عن آمال وطموحات شعوب افريقيا )، مجلة افريقيا قارتنا ، العدد 22 ،2016 ، ص 1 .

**8- اللجنة.**

وهي بمثابة أمانة للاتحاد وتتكون من الرئيس ونائبه أو نوابه ويساعدهم عدد الموظفين ويحدد المؤتمر هيكل اللجنة ونظمها ومهامها.

**9- مجلس السلم والأمن.**

يعتبر مجلس السلم والأمن الافريقي أهم أذرع الاتحاد الافريقي حيث تناط به مهمة صيانة السلم والأمن الافريقي، وكذا مهمة منع الصراعات وإدارتها، ويقوم بتبني علاقات تعاون المنظمات الاقليمية.

وقد تناولت المادة 2 من بروتوكول دول مجلس السلم و الأمن الافريقي مسائل إنشاء المجلس طبيعته وهياكله[1]، كما حددت هذه المادة أيضا الأجهزة التي تعمل على دعم المجلس وهي مفوضية الاتحاد الافريقي ومجلس الحكماء ونظام الإنذار المبكر، بالإضافة إلى قوة دائمة للتدخل وصندوق خاص بها لتمويلها، وتحيل هذه المادة إلى المادة 5/ 2 من الوثيقة التأسيسية للاتحاد كمادة رجعية فباعتبار مجلس السلم والأمن جهاز تابع للاتحاد الافريقي تضم المادة 05 عضوية مجلس السلم والأمن الافريقي وتشير إلى أن المجلس يتكون من 15 عضوا ينتخبون على أساس الحقوق المتساوية، حيث أنّ 10 أعضاء ينتخبون لمدة سنتين و5 أعضاء ينتخبون لمدة 3 سنوات، وذلك لضمان وجود أعضاء مواليين لما طرح من مسائل بحيث لا يؤثر التفسير الجزئي على المواكبة.[2]

وتشير المادة 05 كذلك إلى ضرورة مراعاة مبدأ التمثيل الاقليمي المتساوي على أساس دوري بموجب معايير تطبق على الدول المرشحة للعضوية.

**المطلب الثاني: ماهية المنظمات الاقليمية**

جاء الاتحاد الافريقي ليحل محل منظمة الوحدة الافريقية حتى يكمل ويطور ولا ينقض ميثاق وسياسات منظمة الوحدة الافريقية كما سبق وأن ذكرنا ، وباعتبار الاتحاد الافريقي تنظيم اقليمي فمن دواعي دراسة موضوع النزاعات الافريقية تحديد مفهوم المنظمات الاقليمية كمطلب أول.وتحديد النزاعات الإقليمية الافريقية كمطلب ثاني

**الفرع الأول: مفهوم المنظمات الاقليمية**

1صلاح الدين السيسي ، مرجع سابق ، ص 248.
2عبد الرزاق خيري، المقال السابق ، ص 48

المنظمات الاقليمية تدخل ضمن تنظيم الأمم المتحدة من خلال ميثاقها في الفصل الثامن وقد تعدد معايير تعريف المنظمات الاقليمية باعتبارها من المفاهيم النظرية التي لاتتخذ معيارا واحدا في تنظيمها بحيث تعددت آراء الفقه في تعريفها إلا أنه تم التوصل الى اتفاق حول تعريفها وهذا ما سنتطرق اإليه[1]

**الفرع الثاني: تعريف المنظمات الاقليمية**

المنظمة الإقليمية هي هيئة دائمة تتمتع بالشخصية القانونية، وبأنها هيئة دائمة تتمتع بالإرادة الذاتية وبالشخصية القانونية الدولية وتنشأ بالاتفاق بين مجموعة من الدول يربط بينها رباط جغرافي أو سياسي أو مذهبي أو حضاري كوسيلة من وسائل التعاون الاختياري بينها في مجال أو مجالات معينة يحددها الاتفاق المنشئ للمنظمة في إطار مقاصد الأمم ومبادئها[2]

**الفرع الثالث :معاييرتعريف المنظمات الاقليمية**

تعددت آراء الفقه فيما يخص تعريف المنظمات الاقليمية كما سبق وأن ذكرنا وذلك لتنوع المعايير التي يبنيعليها كل اتجاه في تعريفه لهذه الظاهرة، فقد ينظر إلى هذه الأخيرة من منظور جغرافي يستدعي قيام رابطة جغرافية بين الدول المنظمة الدولية عن طريق الجوار الجغرافي أو المجال المكاني، كذلك يمكن الأخذ بمعايير أخرى سواء كانت سياسية أو حضارية اقتصادية...الخ كشرط أساسي لقيام هذه التنظيمات الاقليمية.

**أولا: المعيار الجغرافي في تعريف المنظمات الإقليمية:**

وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة لابد من توافر شرط الرابطة الجغرافية، أي يجب أن تكون الدول المشتركة في منظمة إقليمية في منطقة جغرافية محددة، ورغم الاختلاف بين الإقليمية الجديدة والاقليمية التي ذاع صيتها في الستينات لغلبة الطابع الاقتصادي[3]، إلا أن الاقليمية ترتبط بمفهوم كركن أساسي من أركان الدولة، إطارا جغرافيا لممارسة اختصاصات يحددها القانون، وهدف التنظيمات أو الوكالات الاقليمية هو حل النزاعات التي تهدد السلم والأمن الدوليين، وتبرم هذه الاتفاقيات بين دول متجاورة جغرافيا، وتتوافق التنظيمات الاقليمية مع أهداف ومبادئ منظمة الأمم المتحدة.

1علي يوسف الشكري ، المنظمات الدولية عمان،دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2012، ص 257 .
2عبد الله علي عبو ، المنظمات الدولية الأحكام العامة وأهم المنظمات العالمية والاقليمية المتخصصة ،عمان ، دار قنديل ، ط1 ،2011 ، ص 187
3وائل أحمد علام ، المنظمات الدولية ، القاهرة ، دار،النهضة العربية ،2001 ،ص32

وعرفها الدكتور مفيد شهاب بأنها تجمعات اقليمية تضم مجموعة من الدول المتضامنة التي تعمل من أجل السلم والأمن الدوليين ودعم التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[1].

**ثانيا: المعيار الحضاري في تعريف المنظمات الاقليمية:**

اعتمد الأستاذ الدكتور بطرس غالي على التعريف الذي قدمه الوفد المصري خلال مؤتمر سان فرانسيسكو سنة 1945 الذي ينص: تعتبر اتفاقيات اقليمية، الهيئات الدائمة التي تضم في منطقة جغرافية معينة عددا من الدول التي تجمع بينها روابط التجاور والمصالح المشتركة والتقارب الثقافي واللغوي والروحي وتتعاون جميعا على حل ما قد ينشأ من منازعات حلا سلميا وعلى حفاظ السلم والأمن في منطقتها وحماية مصالحها وتنمية علاقاتها الاقتصادية والثقافية[2].

**ثالثا : المعيار التقني في تعريف المنظمات الإقليمية:**

أنصار هذا المعيار يرون أن المنظمة الاقليمية هي كل منظمة دولية تهدف بطبيعتها للوصول إلى العالمية، بل تقتصر عضويتها وفقا لأهدافها على طائفة معينة من الدول، ترتبط فيما بينها برباط خاص أيا كان هذا الرباط.

وحسب الفقيه كلسن فإن الاتفاقيات الاقليمية التي تحدد لنا طبيعة التنظيمات الاقليمية هي الاتفاقيات التي عن طريقها يمكن تنفيذ العمليات الاقليمية بواسطة الأجهزة الاقليمية بل بواسطة الدول في هذه الأجهزة[3].

**رابعا: المعيار الإداري في تعريف المنظمات الاقليمية:**

إنّ الأمم المتحدة هي أساس التنظيم الدولي المعاصر في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين وهي المسؤولة بالدرجة الأولى عن تحقيق الاستقرار والإدارة المنعقدة بين الدول المكونة للاقليم لابد أن تكون أهدافها ومبادئها متفقة مع مبادئ وأهداف الأمم المتحدة بمعنى لابد أن تتفق أهداف ومبادئ المنظمات الاقليمية مع أهداف ومبادئ المنظمة الأممية وبالتالي هذه المنظمات توحد كيان الدول في التنظيمات متى وصفت بالصفة الاقليمية فلابد من اقتران إرادة الدول المكونة لهذه التنظيمات والتي تشكل في مجملها أقاليم وتعتبر أعضاء في منظمات اقليمية، وعلى أساس هذه الدول تحدد المنظمات الاقليمية مبادئ الأمم

1علي يوسف الشكري،مرجع سابق،ص257
2وائل أحمد علام ،مرجع سابق،ص37.
3عبد الله علي عبو، مرجع سابق ص190 .

المتحدة باعتبارها المسؤولة عن حفظ السلم والأمن الدوليين، وبذلك تحدد العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية.

**المبحث الثاني: تحديد النزاعات الإقليمية الافريقية.**

باعتبار الدول الافريقية الأكثر فقرا وتخلفا جعلها محط أنظارالدول الأوروبية طمعا في ثرواتها ومواردها الطبيعية المتواجدة برا أوبحرا ومحاولة استنزافها ،وحتى بعد استقلال الدول الافريقية انتشرت الخلافات والمناوشات الحدودية الإقليمية فيما بينها نتيجة مخلفات الاستعماروهذه الخلافات بالرغم من أنها تبدو بسيطة ويمكن اخمادها إلا أنها في حقيقة الأمر قابلة للانتشار من جديد وبسرعة وأكثر حدة وتطورا مما يصعب ادارتها وفشل كل المحاولات الرامية لتسويتها وفضها وايجاد حل نهائي لها. [1]

**المطلب الأول:تصنيف النزاعات في افريقيا**

هناك عدة طرق لتقسيم النزاعات الافريقية، فيمكن تقسيمها من الناحية القانونية إلى نزاعات داخلية حروب أهلية تقليدية وحروب أو نزاعات دولية،

**الفرع الأول: النزاعات الداخلية:**

يعتبر هذا النوع من النزاعات الأكثر أهمية بالنسبة للدول الافريقية وهذا نظرا لخطورتها ولكثرة النتائج التي تترتب وتسارع وتيرة وقوعها، فمن بين 117 نزاع مسلح وقع في الدول الافريقية بين 1945 – 1986 كان القسم الأكبر في شكل نزاعات داخلية، حيث وزعت هذه النزاعات كما يلي:

17 نزاع يدخل ضمن إطار تصفية الاستعمار 24 نزاع في شكل حروب حدودية، والبقية هي نزاعات مسلحة داخلية، وهذه النزاعات تكمن أسبابها في التقسيم التعسفي للحدود والمناطق الجغرافية خلال الفترة الاستعمارية، الخلافات العرقية والدينية[2]، الخلافات السياسية والإيديولوجية ثم الخلافات بين السلطة والمعارضة، وكل هذه الخلافات ناتجة عن التركيز الشديد للسلطة في يد مجموعة صغيرة وغياب الهياكل والأجهزة الدستورية والديمقراطية، .

إنّ بعض المنازعات الاقليمية لا يصاحبها صدامات مسلحة مباشرة إلا أنّها غالبا ما تكون معقدة بسبب مناوشات الحدود التي تقود باستمرار إلى التهديد بالتحول إلى صدامات مسلحة واسعة [3]وإن مثل هذه المناوشات الحدودية التي قد تنشأ بسبب حماية الحدود من الخروقات كالاختطاف والسرقات أو تغيير

1علي يوسف الشكري،مرجع سابق،ص257 .
2غنية بوخرص ، تحليل النزاعات الاقليمية ، مطبوعة بيداغوجية ، 2023 /2024 ، ص 96، 99 .
3علي يوسف الشكري،مرجع سابق،ص257.

قوانين الحدود...الخ، إن مثل هذه الأمور تؤدي إلى توتر الوضع على الحدود وغالبا ما تؤدي إلى التهديد باستخدام القوة خاصة عندما يجري تحشيد القوات المسلحة في المناطق الحدودية والقيام بحملات صحفية وإذاعة بيانات حول حتمية الحرب أو حتى طلب حسم النزاع الاقليمي بالقوة المسلحة، والأساس في ظهور النزاع المسلح على الحدود يبقى قائما طالما يبقى النزاع الاقليمي دون حل، وإن فض النزاع الاقليمي وحده وبالطرق السلمية فقط يلغي أساس صدامات الحدود.

ومن المحتمل أن يتوصل أطراف النزاع إلى تدابير ذات صفة مؤقتة في منازعات الحدود، كالاتفاق على وقف إطلاق النار وسحب الجيوش إلى خطوط معينة وإقامة مناطق منزوعة السلاح وإرسال مراقبين دوليين عن الأمم المتحدة إلى منطقة النزاع، إلا أن كل تلك التدابير لا تؤدي إلى الحد من الصراع ولا تقدم أية ضمانات لتسويته نهائيا[1].

**الفرع الثاني: النزاعات الدولية**

النزاعات الدولية تعتبر بمثابة خلافات تنشأ بين دولتين على موضوع قانوني ،أوحادث معين أبسبب وجود تعارض في مصالحهما الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية أوتباين حججهماالقانونية [2].

**الفرع الثالث: خصوصية النزاعات الاقليمية الإفريقية.**

إن فرحة استقلال دول القارة الافريقيةعن الاستعمار الأوروبي لم تدم طويلا ، نظرا لانفجار العديد من النزاعات بين دولها أو حتى داخلها نتيجة لترابط عدة عوامل ، وقد ارتبط تعدد أسباب النزاعات قي افريقيا بتنوعها وكثرتها.

وبقيت العديد من المشاكل العالقة بين الدول الافريقية كمشاكل الحدود ، وعدم استقلال اقليم الصحراء الغربية ، وتعتبر النزاعات الداخلية الدموية الأكثر إنتشارا في افريقيا منذ التسعينات والأكثر حدة والتي تتميز بخصوصيتها من حيث امتزاج الأسباب بالنتائج وسهولة الانتشار الاقليمي [3]، وصعوبة الاحتواء والادارةبسبب ضعف قدرة الدول الافريقية السيطرة الكاملة على أقاليمها واستخداممعظم أطراف النزاعات لأسلحة خفيفة وصغيرة سهلة النقل والاخفاء مما يعرقل جهود نزع السلاح والتسوية السريعة للنزاع ،مما جعلها مرشحة للاستمرار أكثر من الحل.

1نوري مرزة جعفر، المناوعات الاقليمية في ضوء القانون الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية للساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، رقم النشر 4.02.20.32، ص15.
2عصام عطية،القانون الدولي العام ،الطبعة السادسة،المكتبة القانونية،بغداد،2006،ص577.
3غنية بوخرص،مرجع سابق، ص71.

وفي غالب الأحيان تظهر النزاعات الافريقية في شكل جديد ،أو تنتقل الى دول أخرى بسبب التشابه في الأوضاع التي تعيشها دول المنطقة المحيطة بدولة النزاع ، والواقع أن الحسم في النزاعات الافريقية طوال فترة التسعينات وماتلاها كان دائما خارج التسوية السلمية بسبب تعقيد وتداخل الأزمات ،حيث لم توفق جهود المنظمة القارية ممثلة في منظمة الوحدة الافريقية أو الاتحاد الافريقي بعدها في وقف النزيف الدموي ، مما أدى في العديد من الأحيان إلى التدخل المباشر في تلك النزاعات [1]، ويعتبر النزاع في مالي 2012 خير مثال عن النزاعات الافريقية الطويلة الأمد حيث يجمع بين معظم الخصائص التي تميز النزاعات في افريقيا ، سواء من حيث طبيعته ، وأسبابه أو من حيث صعوبة ادارته التي لم تتأت إلامن خلال تدخل عسكري فرنسي مباشر .

**المطلب الثاني : علاقة الاتحاد الافريقي بمنظمة الأمم المتحدة في حل النزاعات الافريقية.**

إن الاضطلاع بدراسة اشكالية الأمم المتحدة ودورها في حل النزاعات الاقليمية ليس مسألةاعتباطية، وإن تحقيق السلم والأمن والاستقرار في القارة الافريقية ومواجهة التحديات الأمنية الراهنة مسألة لا تخص الاتحاد الافريقي وحده[2]، بل تحد يقع على عاتق المجتمع الدولي ككل وعلى ضوء ذلك سعى الاتحاد الافريقي إلى التنسيق والتعاون مع منظمة الأمم المتحدة مستندا في ذلك على ميثاقها وقانونه التأسيسي وهذا مع مراعاة بعض الاعتبارات والدوافع المساهمة في تكريس هذا التعاون.

**الفرع الأول :طبيعة العلاقة بين الاتحاد الافريفي والأمم المتحدة في حل النزاعات الافريقية**

إن دراسة طبيعة التعاون والشراكة بين الاتحاد الافريقي وهيئة الأمم المتحدة تتطلب منا تحديد الدور الذي يفوم يه الاتحاد الافريقي في مجال صون السلم والأمن وتحقيق الاستقرار في الفارة الافريقية ،وخاصة في منع نشوب الصراعات وادارتها وتسويتها [3]،ويتضح ذلك من اختصاصه المسبق والنسبي ،وحقه في التدخل كاختصاص مقيد .

**أولا:الإختصاص المسبق والنسبي للاتحاد الافريقي**

إن إقرار منظمة الأمم المتحدة بالدور الذي يمكن أن تلعبه التنظيمات الإقليمية في إقرار الحل السلمي للنزاعات الدولية راجع بالأساس للمميزات التي تتسم بها هذه الأخيرة ،حيث تلتزمالدول الأعضاء في

1صالح يحي الشاعرى،مرجع سابق ،ص14.
2عبد السلام معزيز،(تعاون الاتحاد الافريقي مع هيئة الأمم المتحدة في تسوية النزاعات الافريقية ) ، التواصل في الاقتصاد والادارة والقانون ،العدد45 ، مارس 2016 ، ص35 .
3صالح يحي الشاعرى،مرجع سابق ،ص14

المنظمة الإقليمية بالحل السلمي للنزاعات الدولية في اطار المنظمة الإقليمية أولا،قبل قبل لجوئها إلى مجلس الأمن[1] .

لقد حدد ميثاق الأمم المتحدة قواعد اختصاص المنظمات الإقليمية في تسوية النزاعات ذات الطابع الإقليمي بموجب الفقرة الثانية من المادك 52،التي تنص على أن :تبذل أعضاء الأمم المتحدك الداخلون في مثل هذه التنظيمات أو الذين تتألف منهم تلك الوكالات كل جهدهم لتدبير الحل السلمي للمنازعات المحلية عن طريق هذه التنظيمات الإقليمية أو بواسطة هذه الوكالات وذلك قبل عرضها على مجلس الأمن[2].

وباعتبار أن الاتحاد الافريقي تنظيم إقليمي مختص أساسا بحل وتسوية النزاعات التي تعاني منها القارة الافريقية ،فإنه يملك الاختصاص المسبق في تسوية هذه النزاعات قبل أي تنظيم دولي.

وبالوقوف عند القرارات التي أصدرها مجلس الأمن بخصوص الوضع في دار فور لاسيما منها القرار رقم 2004/1556 والقرار رقم 2005/1591 والقرار رقم 1672 /2006والقرار رقم 2006/1679،والتي من خلالها أقر بأولوية الاتحاد الافريقي كتنظيم إقليمي في تسوية هذه الالأزمة وأشاد بالدور الذي يقوم به الاتحاد الافريقي من أجل تفعيل مبادرات السلام وتقليص العنف المرتكب على نطاق واسع في دار فور ،وبناء عليه كان تدخل الاتحاد في دار فوريتماشى مع ماتضمنته نصوص ومواد ميثاق الأمم المتحدة ،لاسيما الفصل الثامن[3].

ورغم هذه الأولوية المعترف بها لهذه التنظيمات الإقليمية في التماس الحل السلمي للنزاعات الدولية ،إلا أنها عمليا قد تواجه عند نظرها أو فحصها لهذه النزاعات بعض الصعوبات المالية التي تحول دون قيامها بالور المنوط بها ،فعدم امتلاك المنظمات الإقليمية لمثل هذه الإمكانيات التي تساعدها على تحقيق أهدافها ،سيجعلها بحاجة إلى دعم وتمويل من الدول الكبرى التي تفرض عليها شروطا وقيودا مقابل حصولها على الدعم المالي والمادي ،الأمر الذي يؤثر سلبا على عملية التسوية السلمية ويؤدي إلى فشلها وبالتالي فشل المنظمة الإقليمية في تحقيق السلم والاستقرار ،وهذا ماحصلللاتحاد الافريقي فيأزمة دار فور.

1عبد الرزاق خيري، المقال السابق ، ص 48.
2 صلاح الدين السيسي ، مرجع سابق ، ص 249.
3عبد السلام معزيز،المقال السابق،ص36.

**ثانيا:الإختصاص المقيد للاتحاد الافريقي (حق التدخل).**

عند فشل وسائل التسوية السلمية للنزاعات الدولية من قبل المنظمات الإقليمية،وذلك باستفحال وتفاقم النزاع المراد حله سلميا ،فإن الوضع يتطلب البحث عن إجراءات وتدابير أخرى من طبيعة مغايرة لسابقتها بغرض التصدي للمواقف والأوضاع التي آل إليها النزاع[1].

وباعتبار أن أعمال القمع ترتبط ارتباطا وثيقا بنظام الأمن الجماعي ،فقد حظيت باهتمام كبير من قبل واضعي ميثاق الأمم المتحدة في الفصل الثامن منه،باعطاء مجلس الأمن دورا متميزا في تطبيق هذه الإجراءات بنفسه أو تخويله المنظمات الإقليمية في تطبيقها تحت مراقبته واشرافه ،أو الاذن لها عند طلبها التدخل.

ونظرا للخصوصيات التي تتميز بها تدخلات المنظمات الإقليمية في فرض السلام عن طريق التدابير العسكرية ،أو مايعرف بأعمال القمع وآثارها على السلم والأمن الدوليين ،فإنها تخضع وجوبا لما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة،الذي أحاطها بعناية خاصة في الفصل الثامن منه[(2)].

وكون الاتحاد الافريقي مصنفا ضمن المنظمات الإقليمية وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة فإن تدخلاته في مثل هذه الحالات ينبغي أن تقترن بحصوله على إذن وترخيص من مجلس الأمن،وأن يكون عمله في هذا المجال تحت اشرافه.

**الفرع الثاني :الأسس القانونية للتعاون بين الاتحاد الافريقي وهيئة الأمم المتحدة.**

يقصد بالأسس القانونية للتعاون بين الاتحاد الافريقي وهيئة الأمم المتحدة في مجال تحقيق السلم والأمن والاستقرار في القارة الافريقية ما يستند إليه الاتحاد سواء ما تمثل منها في نصوص ميثاق الأمم المتحدة أو ما نص عليه قانونه التأسيسي والبروتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن الافريقي[3].

**أولا:في إطار ميثاق الأمم المتحدة:**

نظم ميثاق الأمم المتحدة في الفصل الثامن إمكانية مساهمة المنظمات الاقليمية في حفظ السلم والأمن الدوليين، وقد تجلى ذلك من خلال نص المادة الثانية والخمسين في فقرتها الأولى. .

1عبد الرزاق خيري، المقال السابق ، ص 48
2صلاح الدين السيسي ، مرجع سابق ، ص 248 .
3 عبد السلام معزيز،المقال السابق،ص63.

إلى جانب ما سلف ذكره نجد الفقرة الثانية منها تؤكد على المجهودات المبذولة من قبل أعضاء الهيئة الأممية باختلاف تنظيماتهم ووكالاتهم الاقليمية من أجل الوصول إلى حلول سلمية لجميع النزاعات الاقليمية عن طريق هذه التنظيمات الاقليمية أو بواسطة هذه الوكالات وذلك قبل عرضها على مجلس الأمن.[1]

**ثانيا:في إطار القانون التأسيسي للاتحاد الافريقي:**

يعتبر الاتحاد الافريقي من بين المنظمات التي نص قانونها التأسيسي على ضرورة التعاون مع هيئة الأمم المتحدة في مختلف المجالات، خاصة ما يتعلق بالسلم والأمن الدوليين وتحقيق الاستقرار.

وبالرجوع إلى ما ورد في قانونه التأسيسي نجد أن التعاون مع الأمم المتحدة يعتبر من بين الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.[2]

فضلا عن أنّ البروتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الافريقي جعل التعاون مع الأمم المتحدة من اختصاصات المجلس، حيث نصت الفقرة الأولى من المادة السابعة منه على: " ضمان وجود شراكة قوية في مجال السلم والأمن بين الاتحاد والأمم المتحدة، وهو ما تكرر في المواد: 16،17، 18، 19، 20 من البروتوكول.

بينما أكدت الفقرة الرابعة من المادة 13 من نفس البروتوكول على ضرورة أن تتعاون القوة الافريقية الجاهزة مع منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها كلما استدعى الأمر ذلك، ويتم اللجوء – عند الاقتضاء – إلى الأمم المتحدة لتوفير ما يلزم من الدعم المالي واللوجيستي والعسكري تعزيزا لأنشطة الاتحاد الافريقي في مجال صون الأمن والسلام والاستقرار في افريقيا، وذلك عملا بأحكام الفصل الثامن تعزيزا لأنشطة الاتحاد الافريقي في مجال صون الأمن والسلام والاستقرار في افريقيا[3].

وفي هذا الإطار يقوم كل من مجلس السلم والأمن ورئيس المفوضية بالتفاعل الوثيق، والمستمر مع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والأعضاء الافريقيين فيه، وكذلك مع الأمين العام للأمم المتحدة بما في ذلك عقد الاجتماعات الدورية وإجراء المشاورات المنتظمة حول مسائل الأمن والسلام والاستقرار في افريقيا.[4]

1عبد السلام معزيز ، المقال السابق،ص35.
2اسماعيل معراف عالية ، مرجع سابق، ص2 .
3 محمد بركة، (آليات الاتحاد الافريقي لحفظ السلم والأمن بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة )، العدد40، 2019،ص 47.
4عبد السلام معزيز، المقال السابق ، ص 36 .

كما يتعاون مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الافريقي ويعمل على نحو وثيق مع المنظمات الدولية ذات الصلة الأخرى بشأن مسائل الأمن والسلام والاستقرار في افريقيا، ويجوز دعوة هذه المنظمات إلى مخاطبة مجلس السلم والأمن حول المسائل ذات الاهتمام المشترك، إذا رأى المجلس أن ذلك يعزز قيامه بأداء مسؤولياته بكفاءة.[1]

1محمد بركة، المقال السابق ، ص 48 .

**خلاصة الفصل:**

إن الفشل الذي صاحب منظمة الوحدة الافريقية في التعامل مع مختلف النزاعات التي حلت بالقارة سواء بسبب القيود التي تضمنها ميثاقها أو بسبب عجز أجهزتها وهياكلها عن الاستجابة للتحديات الأمنية التي أصبح الواقع الدولي يفرضها.

بالنظر إلى تنامي النزاعات في افريقيا جعل القادة الأفارقة يدركون وجوب تغييرها بمنظمة جديدة تكون قادرة على التعامل مع الأوضاع الأمنية وتتجاوب مع التحولات الدولية ،وهو ما تجسد فعليا بإنشاء الاتحاد الافريقي الذي اتسم بالعديد من التطورات والإنجازات في القانون التأسيسي والأجهزة الرئيسية التابعة له ،خاصة في مجال حل النزاعات مما سيمكنه في حال تم استغلالها بالشكل الأمثل من مواجهة التحديات التي تواجه القارة ومواكبة التطورات التي برزت على الساحة السياسية الدولية منذ نهايات القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين.

# الفصل الثاني:

# آليات الاتحاد الافريقي في تسوية النزاعات الافريقية

**الفصل الثاني: آليات الاتحاد الافريقي في تسوية النزاعات في افريقيا.**

شهدت آليات تسوية الصراعات في افريقيا تطورا مستمرامنذ تأسيس منظمة الوحدة الافريقية عام 1963 م، ومن ابرز آلياتها لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم وآلية منع وإدارة وحل الصراعات ويمكن القول أنهما لم يكونا فعالتان بشكل تام في تسوية الصراعات في افريقيا[1] .

فجاء الاتحاد الافريقي ليحل محل منظمة الوحدة الافريقية حيث شهدت آليات تسوية الصراعات في افريقيا تحولا جذريا في ظل الاتحاد الافريقي وكان ذلك من خلال صدور القانون التأسيسي له في مدينة لومي في11يوليو 2000م والذي نص ضمن مبادئه الواردة في اطار المادة الرابعة على تسوية الخلافات بين الدول الأعضاء بالوسائل المناسبة التي يقرها مؤتمر الاتحاد ،وكان لابد من ضرورة تفعيل هذه الآليات من خلال نشاطات الاتحاد الافريقي واقامته علاقات دولية واقليمية[2].

**المبحث الأول: وسائل وأجهزة الاتحاد الافريقي في تسوية النزاعات الافريقية**

كما سبق وأن ذكرنا بأن الاتحاد الافريقي بعد أن فشلت آليات منظمة الوحدة الافريقيةالتي ابرز آلياتها لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم وآلية منع وإدارة وحل الصراعات في فض النزاعات التي حلت بافريقيا سعى جاهدا لايجاد وابتكار آليات تكون أكثر فاعلية وتطورا لمجابهة تلك الأزمات وتسويتهاوتسييرها وسوف نتطرق في هذا المبحث الى الوسائل الديبلوماسية كمطلب أول والأجهزة الفرعية للاتحاد الافريقي كمطلب ثاني

**المطلب الأول: الوسائل الديبلوماسية في حل النزاعات الافريقية:**

تعتبر الديبلوماسية أداة فعالة في التنظيم الدولي المعاصرباعتبارها وسيلة سلمية لتسوية النزاعات الدولية والاقليمية.وحسب المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة تتمثل الوسائل الديبلوماسية في: المفاوضات،الوساطة ...إلخ أما المساعي الحميدة فلم يتم ذكرها في هذه المادة ولو أنها شملتها ضمنا من خلال العبارة"[3].....أوغيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها."

1 إبراهيم محمود أحمد،(الأمن الإقليمي في افريقيا نظرة تقييمية )،مجلة السياسة الدولية ،العدد169،.2007،ص12.
2يونس مهدي ميكائيل الشريف، (الطرق الدبلوماسية والسياسية في تسوية النزاع وديا)، المجلة الليبية،العدد 18، 05 ماي 2017، ص 06.
3سهيل حسين الفتلاوي،مرجع سابق،ص28.

**الفرع الأول: المفاوضات:**

تعد المفاوضات الديبلوماسية من أقدم الالوسائل لتسوية المنازعات والمفاوضات هي عبارة عن تبادل الرأي بين دولتين متنازعتين أو أكثر بقصد الوصول إلى تسوية النزاع القائم بينهما.

ومن اجل أن تكون المفاوضات ذات فعالية وتحقيق المهام المطروحة أمامها لا بد وعلى وجه الخصوص أن تكون هناك رغبة واردة في التوصل إلى اتفاق حول القضايا المتنازع حولها[1] وهذا يتطلب درجة معينة من الثقة المتبادلة بين الطرفين ومعرفة التعامل مع المصالح المتناولة للطرفين.

ولدى بحث مسألة الوسائل السلمية لحل المنازعات الدولية والاقليمية ترشح أن نجاح المفاوضات يتوقف على مسعى الأطراف نحو تعاون مخلص بعيدا عن أي شكل من أشكال الضغط والسعي نحو تقليص المصالح المشروعة لأحد أطراف النزاع.

وكذاعدم خلط الشروط المسبقة بموضوع المفاوضات، كما أن المفاوضات تتطلب نوع من التنازل للتوصل إلى حل مقبول من جانب الطرفين.[2]

وغالبا ماتجري عملية التفاوض تحت اشراف الأمم المتحدة أو المنظمات الاقليمية من أجل تحفيز الأطراف المتنازعة لمتابعة المفاوضات والتوصل لحل سلمي في أزمة افريقيا الوسطى في 2012حيث أقدمت مجموعة متمردة تنتمي لجماعات اثنية في شمال دولة جمهورية افريقيا الوسطى على اسقاط الرئيس فراسوا بوزيزيه وكانت تحمل هذه المجموعة مسمى سيليكا ونجحت في ذلك على الرغم من محاولات التفاوض والتسوية التي كان يرعاها الاتحاد الافريقي والايبادوعدد من دول الحوار واستطاعت هذه المجموعة تغيير رأس السلطةفيأفريل من عام 2013[3].

ومن الأزمات التي تظهر الآليات المختلفة التي يمكن استخدامها من خلال الاتحاد الافريقي فهناك رعاية تامة للمفاوضات تمت من الاتحاد الافريقي برعاية كينية وأثيوبية بين الحكومات المتعاقبة على الصومال ، والفصائل المسلحة ، ثم قام الاتحاد الافريقي في 2003 بنشر بعثة الايجاد في المنطقة

1 مفتاح عمر درباش،المنازعات الدولية وطرق تسويتها،دراسة وفق قواعد وأحكام الفقه والقانون الدولي العام ،الطبعة الأولى ،المؤسسة الحديثة للكتاب لبنان،2013،ص94.
2 يونس مهدي ميكائيل الشريف ، المقال السابق ، ص 7 .
3أيمن عبد الوهاب ، مرجع سابق ، ص 91 .

لكن تعقد الوضع في الصومال بعد 2007 وموقف اتحاد المحاكم من القوات الافريقية والقوات الحكومية، وهو الأمر الذي دفع بالعديد من الدول سحب قواتها من بعثة الاتحاد .

كما يظهر ذلك في أزمة دار فور ،حيث كان الاتحاد الافريقي حاضرا في الجولة الأولى للمفاوضات التي عقدت بين الحكومة والمتمردين بأنجمينا ، حيث حضر المفاوضات عمر كوناري رئيس مجلس السلم والأمن الافريقي ، بعد ذلك تولى الاتحاد الافريقي رسميا ملف دار فور وتابع رعاية المفاوضات الجارية بين الطرفين ، بدءا بالجولة الأولى في أبوجا عاصمة نيجيريا في جويلية 2004 ، والجولة الثانية في أكتوبر 2004 ،وفي جويلية 2005 تم استئناف المفاوضات حيث تم توقيع اتفاق مبادئ صار أساسا للمفاوضات اللاحقة [1].

**الفرع الثاني :الوساطة:**

هي خطوة لحل النزاع الناشب بين الدول في حالة فشل المفاوضات المباشرة بين الدولتين المتنازعتين، وفي هذه الخطوات تقوم إحدى الدول وخاصة إذا كانت ترتبط بعلاقة صداقة بين الدولتين المتنازعتين بالتوسيط بينهما إما من أجل العودة للمفاوضات بينهما ويطلق على هذا الأسلوب الخدمات الودية أو أن تشترك الدولة الوسيطة في المفاوضات بصورة فعلية ومباشرة ويعرف هذا الأسلوب بالوساطة حيث تقوم الدولة الوسيطة حسب هذا الأسلوب بالتوفيق بين المطالب المتعارضة للدول المتنازعة والتخفيف من حدة الجفاء بينهما وبدون صفة ملزمة، وتنتهي مهمة الدولة الوسيطة في هذه الحالة إذ تبين لها أن وساطتها غير مقبولة من كلا الطرفين المتنازعين أو أحدهما أو إذا قرر أحد الطرفين المتنازعين عدم قبول هذه الوساطة[2].

وهناك الوساطة المباشرة فهي التي يقوم بها أكثر من طرف واحد، حيث يختار كل طرف متنازع شخصا يكلفه الاتصال بالشخص الذي اختاره الطرف الآخر ويتولى الوسيطان وضع المقترحات تسوية النزاع، وخلال مدة شهر واحد تتوقف الدول المتنازعة عن الاتصال فيما بينها حول تسوية النزاع، وبعد النزاع في مجال على الوسيطين، وعليهما أن يبذلا أقصى جهودهما لتسوية النزاع[3].

ولا تلتزم الأطراف المتنازعة بأي حل يتفق عليه، فلكل منهما أن يقبل وأن يرفض التسوية التي توصل إليها الوسيطان، وإذا ما رفضت الأطراف المتنازعة ما توصل إليه الوسيطان، فإن رفضهما هذا لا يعد عملا وديا اتجاههما.

---

1محمدعبد الواحد النداوي،الاتحادالافريقيوتسويةالمنازعات،دراسةحالةالصومال،القاهرة،العربيللنشروالتوزيع،2015،ص 207 .

2يونس مهدي مبكائيل الشريف، المقال السابق ، ص 7 .

3سهيل الحسين الفتلاوي،القانون الدولي العام، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات،القاهرة (مصر)، 2002، ص 240.

وتلجأ الدول للوساطة غير المباشرة عندما النزاع يكون قد وصل للحد الذي ينذر بنشوب النزاع وأن أي حل يقترح أحد الأطراف يرفضه الطرف الآخر، وأن هذا النوع من الوساطة قد يعرض مصالح الأطراف المتنازعة للخطر فقد تتدخل مصالح الوسيطين في تسوية النزاع، ولهذا فمن النادر أن تلجأ الدول إلى هذا النوع من الوساطة.

أما الوساطة الجبرية فبعد التطورات في النظام الدولي الجديد منذ عام 1990 ظهر نوع جديد من الوساطة وهو أن تفرض دولة وساطتها على الأطراف المتنازعة وقد يفرض الوسيط حلولا لصالح طرف ضد طرف آخر أو لصالح الوسيط.[1]،وعموما فإن وجهات نظر الوسيط غير ملزمة للأطراف وفقا للمادة 19 من ميثاق منظمة الوحدة الافريقية .

ويظهر استخدام الاتحاد الافريقي للوساطة من خلال أزمة ساحل العاج التي كانت بدايتها عام2002 عندما قام بعض القادة العسكريين بمحاولة الاطاحة بحكومة ساحل العاج المتمثلة بالرئيس لوران غباغبو ثم امتدت لتصبح حربا أهلية قسمت البلاد الى نصفين : نصف شمالي تسيطر عليه المعارضة ونصف جنوبي تسيطر عليه الحكومة [2]،من خلال حث الاتحاد الافريقي الأطراف المعنية بأزمة ساحل العاج أن تبحث عبر الحوار عن حل دائم للمشكلة في اطار الاحترام الشديد للشرعية الدستورية ،وعلى اثر ذلك استجابت الحكومة والمعارضة للوساطة الهادفة لانهاء تلك الأزمة ،حيث تم عقد مؤتمر المائدة المستديرة لأطراف النزاع في الرابع والعشرون من كانون الثاني من عام 2003 .

**الفرع الثالث: المساعي الحميدة :**

أما المساعي الحميدة فيقصد بها العمل الودي الذي تقوم به دولة أو مجموعة من الدول أو إحدى المنظمات الدولية، أو شخصية ذات مركز رفيع، في محاولة لجمع الأطراف المتنازعة مع بعضها، وحثها على البدء بالمفاوضات أو استئنافها.

أو هي العمل الذي تقوم به احدى الدول من أجل ايجاد مناخ لاتفاق مابين أطراف النزاع لحملهم على القبول به ،أو هي قيام دولة ثالثة أو مجموعة من الدول أو حتى فرد واحد بمحاولة الجمع بين المتنازعين واقناعهم ببدء استئناف المفاوضات [3] .

1منى حسين عبيد ، المقال السابق،ص43.
2عبد العزيزالعشاوي، فض النزاعات الدولية بالطرق السلمية ط1 القبة ،الجزائر،دارالخلدونية للنشروالنوزيع،2010،ص 50.
3منى حسين عبيد ،المقال السابق ص43.

وقد قام الاتحاد الافريقي بالدور المحمود الذي تقبله الأطراف المتنازعة لتلافي صدمات مسلحة أو وقفها بعد اندلاعها كما حدت بالنسبة للعديد من النزاعات الافريقية.

والمساعي الحميدة بالغة الأهمية ليس من وجهة نظر حل النزاع جوهريا بقدر أهميتها من وجهة نظر الحل السلمي بالذات للنزاع، لأن مسألة المساعي الحميدة تنبثق عندما تنشأ بين أطراف النزاع علاقات متردية أو حتى الصدام المسلح في مثل هذه الظروف يعطي اللجوء[1] إلى المساعي الحميدة إمكانية تلطيف أو إضعاف المواجهة بين الدول المتنازعة، ودرء أو إيقاف الصدام المسلح بينهما.

ومثال ذلك الدور الذي لعبه الاتحاد الافريقي لحل الأزمة السودانية ،حيث تكثفت منذ الأسابيع الأولى من الحرب مساعي الاتحاد الافريقي الحميدة والهيئة الحكومية للتنمية في شرق افريقيا – ايقاد – التي عقدت ثلاث قمم استثنائية منذ اندلاع الحرب ، لكن برغم الدعم الاقليمي والدولي الكبير لهذه الجهود ، إلا أنها لم تحرز نجاحا يذكر حتى الآن[2] .

وتظهر جهود الاتحاد أيضا بعد تردي الوضع في السودان الذي أدى إلى تحويل الملايين من السودانيين إلى لاجئين ونازحين من خلال قيام الاتحاد الافريقي مع جامعة الدول العربية بالتأكيد على ضرورة التعاون والتنسيق مع حكومة جمهورية السودان لانجاح هذه المساعي[3].

**المطلب الثاني: دور المنظمات الاقليمية الفرعية للاتحاد الافريقي في تسوية النزاعات الافريقية:**

بالإضافة إلى الدور القاري المتمثل في الاتحاد الافريقي وفاعليته في إنشاء آليات مؤسسيته للتعامل مع النزاعات داخل القارة الافريقية، نلاحظ دورا آخر والمتمثل في مجموعة من المنظمات الإقليمية الفرعية الافريقية، عملت هي الأخرى على تطوير هياكلها المؤسسية الأمنية حتى تساهم في إدارة وحل النزاعات الموافقة في نطاقها الجغرافي ولقد ساعدها في ذلك تراجع دور الأمم المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة من ناحية، وضعف آليات إدارة وتسوية النزاعات في إطار منظمة الوحدة الافريقية من ناحية أخرى[4].

**الفرع الأول:آليات المنظمات الإقليمية الفرعية في تسوية النزاعات في افريقيا.**

يظهر دورالمنظمات الإقليمية الفرعية في تسوية النزاعات في افريقيا من خلال مايلي:

1عبد العزيز العشاوي، مرجع سابق، ص 50،51.
2 منى حسين،المقال السابق،ص43
3سهيل الحسين الفتلاوي،مرجع سابق،ص51
4 بدر حسن الشافعي،تسوية الصراعات في افريقيا (نموذج الاكواس ) ،القاهرة ، دار النشر للجامعات،2009،ص51 .

**أولا: آلية حل النزاعات في إطار السادكSADC:**

لقد سن ميثاق السادك في المواد 4، 5، 21 على مبادئ [1]تكرس التعاون بين الدول الأعضاء في دعم السلم والأمن في إقليم الجنوب الافريقي، والعمل على الدفاع عن الدول دول الجماعة.

- الالتزام بالتعاون في المجالات الأمنية والسياسية وتحويل هذه المواد والنصوص إلى آليات عمل محددة، اتفقت دول الجماعة في 28 جوان 1996 على إنشاء جهاز السادك للسياسات والدفاع والتعاون الأمني، ولقد تحددت أهداف الجهاز في بروتوكول السياسات والدفاع والتعاون الأمني الذي تم توقيعه في 13 أوت 2001.

كما تم الاتفاق على آلية لتحقيق ذلك وفقا للمادة 2 من البروتوكول فإن أهداف الجهاز تتمثل في تعزيز السلم والأمن في الإقليم، حماية البشر والعملية التنموية في الإقليم ضد الأخطار وعدم الاستقرار الناجم عن انهيار القانون والنظام أثناء النزاعات، ودعم التعاون الإقليمي في مجالات الدفاع والأمن، وإنشاء الآليات المناسبة لذلك لمنع وإدارة وحل النزاعات بالوسائل السلمية التي تتضمن الدبلوماسية الوقائية، التفاوض، الوساطة[2]، المساعي الحميدة، التحكيم مع إقرار إمكانية اللجوء إلى الوسائل القسرية وفقا لقواعد القانون الدولي .

لتشغيل هذا الجهاز وقعت دول السادك على معاهدة الدفاع المشترك دار السلام بتنزانيا 2003 تنص على التعاون في مجالات إدارة وحل النزاعات، والتعاون في المجالات الأمنية والدفاعية والأمن الجماعي والتصدي لعناصر عدم الاستقرار في الإقليم، وما يمكن ملاحظته هو اقتصار جهود الجماعة في عملية إدارة النزاعات على جهود التسوية السلمية، ومن أبرز جهودها في هذا الشأن هو إقناع طرفي النزاع في أنجولا بالتوصل إلى اتفاق سلام في أفريل 2002، وأيضا التوصل إلى اتفاق بشأن تقسيم السلطة بين الحكومة والمتمردين في الكونغو والديمقراطية في 30 جوان 2003، وبصفة عامة يمكن القول أن جهود الجماعة في عملية حل النزاعات واجهتها العديد من الصعوبات أهمها عدم تفعيل هياكل الجهاز الأمني بسبب الخلافات السياسية بين زيمبابوي جنوب افريقيا إضافة إلى مشكلة التمويل التي تعاني منه أجهزة المنظمة[3].

**ثانيا: الآليات والهياكل الأمنية الخاصة بحل النزاعات داخل الأكواس:**

1قويدرمرزوقي،دورالمنظمات الاقليمية الفرعية الافريقية في حل النزاعات الافريقية، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، العدد 2، المجلد 7، 2023، ص 1700.
2بدرحسن الشافعي،مرجع سابق،ص51.
3بدرحسن الشافعي ،مرجع سابق ، ص 24 .

بعد مرور مدة وجيزة على تأسيس الأكواس تأكدت هذه الأخيرة أنه من الصعب تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المنطقة في ظل الظروف الأمنية والسياسية المتأزمة والمتدهورة حيث قامت بإنشاء بروتوكول عدم الاعتداء[1]، ثم جاء بعده بروتوكول المساعدة الجماعية لتدارك النقص معالجة جوانب القصور التي شابت بروتوكول عدم الاعتداء ونظرا للانتقادات التي وجهت للبروتوكولين السابقين قامت المنظمة بإنشاء آلية جديدة لمنع وإدارة وتسوية الصراعات الافريقية تم اقتراح هذه الآلية في 26 أكتوبر 1998 وتمت المصادقة عليه وإقراره 1999 ودخل حيز التنفيذ.

اضطرت المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في تسعينات القرن الماضي للتدخل العسكري لحل بعض النزاعات في إقليم اختصاصها، رغم أنها في الأساس منظمة اقتصادية، ومعاهدتها التأسيسية تنص على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، ولم تكن الأكواس مهيأة للتعامل مع مثل هذه الصراعات، ولكن النزاعات التي انتشرت في غرب افريقيا وما صاحبها من مجازر في حق المدنيين العزل ومخافة امتداد هذه النزاعات لباقي دول المجموعة الاقتصادية وتهديدها للأمن الإقليمي، وغياب التدخل الإقليمي والدولي من قبل الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية، دفع بمنظمة الأكواس التدخل في حل النزاعات التي نشبت في دول غرب افريقيا[2].

وقد تدخلت الأكواس بالفعل في حل أهم النزاعات الافريقية الواقعة في نطاقها الجغرافي مثل النزاع في ليبيرا والتوجو والأزمة الغامبية والنزاع في ساحل العاج والأزمة المالية، وقد وجدت الأكواس صعوبة كبيرة في معالجة هذه النزاعات نظرا لطبيعة النزاعات الافريقية والتي تتميز عن غيرها من النزاعات بالتعقيد والتدخل الأجنبي فيها، خاصة الدول الاستعمارية القديمة لدول القارة وعلى رأسها فرنسا، بالإضافة إلى تباطئ التدخل الأممي في حل هذه النزاعات[3]، وعلى الرغم من كل هذه الصعوبات إلا أن الأكواس كانت لا تزال تبذل جهودا معتبرة من أجل إيجاد حلول لهذه النزاعات وذلك بالتعاون والتنسيق مع الأمم المتحدة والاتحاد الافريقي والدول العظمى التي لها تأثير ومصالح في مناطق النزاع وذلك إما بالتدخل العسكري المباشر أو عن طريق المقاطعة وقف العضوية والحصار الاقتصادي حتى الاستجابة للحوار والمفاوضات من أجل إجاد حل للأزمة بالطرق السلمية والدبلوماسية الأخرى.

1قويدرمرزوقي ، المقال السابق ، ص 1700 .
2لوك أ وبلا ، جمهورية الكونغو الديمقراطية ، البحث عن سلام بعيد المنال ،مركز الجزيرة للدراسات ،2015/08/17 ، ص 48 .
3قويدرمرزوقي ، المقال السابق ، ص 1700

**ثالثا: الهيئة الحكومية للتنمية الايقاد:**

تعد الهيئة الحكومية للتنمية الايقاد من بين أهما المنظمات الافريقية الفرعية، تعمل المنظمة في إقليم جد حساس، ذو أهمية سياسية عالمية، فهو محظ أنظار واهتمام القوى الدولية الكبرى، حيث يربط خطوط الملاحة الدولية بين المحيط الهندي والبحر الأبيض والبحر الأحمر، توجد في هذا الجزء أخطر النزاعات وأطول وأعقدها مثل النزاع السوادني والصومالي[1].

كانت تسمى الهيئة الحكومية للتنمية GAD عند تأسيسها عام 1986 بالهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف/ تم تأسيسها من ست دول نتيجة موجة الجفاف التي ضربت المنطقة ما بين عام 1974 و1986 وهي الصومال، السودان، جيبوتي، أوغندا، كينيا، اثيوبيا، ثم أنظمة دول أريتيريا للمنظمة بعد استقلالها سنة 1993، ليصبح عدد الدول المنظمة سبع دول ونتيجة للتحولات والصراعات والأزمات التي ضربت القرن الافريقي.

قام أعضاء المنظمة الإيجاد المجتمعون في نيروبي 1996 بالاتفاق والاجماع على تعديل ميثاق المنظمة وتغيير اسمها ليصبح الهيئة الحكومية للتنمية الايقاد وجد الايقاد صعوبات كبيرة في تحقيق أهدافها نظرا للنزاعات والصراعات البينية والاضطرابات والحروب الأهلية التي شهدتها العديد من دول المنظمة، مما دفع بأعضائها بتوسيع تفويض المنظمة ليشمل الجانب الأمني والسياسي، وهو ما حدث بالفعل في الاجتماع الذي جمع قادة الايقاد في نيروبي سنة 1996 وتم خلاله إجراء العديد من التعديلات في ميثاقها وهياكلها لتتوافق مع التفويض الجديد الممنوح لها[2].

وتماشيا مع التعديلات الجديدة والتفويض الذي منحه الميثاق للمنظمة وخاصة في جانبه الأمني الذي أنشأت المنظمة آليات لهذه التعديلات على أرض الواقع، كما أنشأت فرقة الانتشار قبل حدوثها تفعيلا وتجسيدا لهذه التعديلات على أرض الواقع، كما أنشأت فرقة الانتشار السريع في افريقيا، حيث قامت الايقاد بتأسيس آلية الإنذار المبكر والاستجابة السريعة في شرق افريقيا، حيث قامت الايقاد بتأسيس آلية الإنذار المبكر والاستجابة للصراع في القمة الثامنة في 23 نوفمبر 2000، ولكي تحقق هذه الآلية

وتتمثل مهمة هذه الآلية في جمع وتحقيق وتحليل المعلومات ثم نقلها إلى صانعي القرار في المنظمة لاتخاذ القرارات المناسبة، لمنع الصراعات قبل حدوثها[3].

1هاني رسلان ،أزمة السودان واتفاق ماشاكوس ، أطر جديدة للتفاعل ،مجلة السياسة الدولية ، العدد 150 ،المجلد 37 ، 2002 ، ص 224 .
2قويدرمرزوقي،المقال السابق ، ص 1704.
3 لوك أوبلا،المقال السابق ، ص 49 .

**رابعا: تجمع دول الساحل والصحراء س.ص:**

تأسيس تجمع دول الساحل والصحراء المعروف باختصار س.ص في 4 فبراير 1998 في طرابلس بليبيا، استجابة للمبادرة التي طرحها الرئيس الليبي معمر القذافي في نهاية عام 1997، وتأسيس تجمع دول الساحل والصحراء في البداية من ست دول ليصل بعد ذلك إلى 28 دولة افريقية[1].

وقد لعب تجمع دول الساحل والصحراء س.ص دورا مهما في محاولة احتواء وتسوية الأزمات التي نشبت بين الدول الأعضاء أو داخلها، حيث سعى قادة التجمع بدارفور من أجل إيجاد دستورية للنزاع الدائر في دارفور في القمة المنعقدة فيواجادوجو ببوركينافاسو عام 2005 من خلال المجلس الرئاسي للتجمع لاتفاق السلام الموقع بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان بابوجا، كما أيد التجمع الدور الذي يقوم به كل من ليبيا ونيجيريا وتشاد وإفريقيا الوسطى ومصر في إحلال السلام في الإقليم بحكم إنهاء أعضاء في التجمع س.صكما طلب التجمع س.ص من الرئيس الليبي الراحل معمر القذافي بحكم أنه منسق ومتحدث باسم التجمع التدخل لحل الأزمة في دارفور[2].

**خامسا: آلية حل النزاع في إطار الايكاسECCAS:**

بالرغم من أنها منظمة اقتصادية إلى أن ذلك لم يمنعها من الاهتمام بالجوانب الأمنية خاصة بعد أحداث التمرد الذي شهدته افريقيا الوسطى عام 1996 مما أدى إلى تدخل الجماعة والوصول اتفاق بانجي للسلام سنة 1997 الذي تضمن نشر قوات حفظ سلام افريقية، ومنذ ذلك الحين ظهرت الحاجة إلى ضرورة إيجاد إطار مؤسسي يتولى تعزيز الأمن والسلم في الإقليم وقد تم بالفعل إقامة ثلاث آليات لدعم التعاون الأمني في إقليم وسط افريقيا حيث وقعت تسع دول من الدول الأعضاء على ميثاق عدم الاعتداء في الكاميرون جويلية 1996. [3]

. وفي أكتوبرمن نفس العام تم إنشاء آلية الإنذار المبكر ومن بين مهامها الاشراف على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الاقليم، تحديد مصادر التوتر قبل تحولها إلى صراعات سياسية، توقع المصادر المختلفة للنزاعات والبحث عن السبل المناسبة لتسويتها قبل نشوبها، ولتعزيز القدرات الدفاعية والأمنية للجماعة قررت قمة باوندي في 1999/02/25 إنشاء المجلس الأعلى للسلام

1قويدرمرزوقي ،المقال السابق ، ص 1704 .
2البشير الكوت، (المنظمات الاقليمية الفرعية في افريقيا دراسة للأبرز المنظمات)، ليبيا: المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر)، 2008، ص 148، 149.
3قويدر مرزوقي،المقال السابق،ص1704

والأمن في وسط افريقيا ليكون بمثابة آلية لمنع وإدارة وحل النزاعات في الإقليم، بما في ذلك تشجيع والحفاظ على تعزيز السلم والأمن في ذلك الاقليم[1].

**الفرع الثاني: علاقة المنظمات الاقليمية الفرعية بمجلس السلم والأمن في تسوية النزاعات الافريقية.**

ولأن المنظمات الفرعية كانت تفتقد للآليات الأمنية لعملية التدخل في النزاعات الواقعة داخل الدول الأعضاء فيها أو فيما بينها، فقد دفعها ذلك البحث عن آليات مؤسسية أمنية، ليس فقط للقيام بمهام صنع السلام والدبلوماسية الوقائية وإنما بمهام حفظ السلام وما قد يستلزمه ذلك من إمكانية استخدام القوة لفرض السلام إذا لزم الأمر[2]، وفي هذا أشارت المادة 16 من البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن الافريقي إلى العلاقة التي تربط هذا الأخير بالآليات الإقليمية لتسوية النزاعات والتي نذكرها على النحو التالي:

- اعتبار الآليات الإقليمية جزءا لا يتجزأ من البناء الأمني للاتحاد الافريقي الذي يتحمل المسؤولية الأولى في ترقية السلام والأمن والاستقرار في القارة[3]، في هذا الصدد يقوم كل من مجلس السلم والأمن الافريقي ورئيس مفوضية الاتحاد الافريقي على:

- التنسيق والموائمة بين نشاطات الآلية الإقليمية في ميدان السلم والأمن والاستقرار من أجل أن تكون هذه النشاطات مطابقة لأهداف ومبادئ الاتحاد الافريقي.

- التعاون مع الآليات الإقليمية لكفالة شراكة فعالة بينها وبين مجلس السلم والأمن الافريقي في ميدان ترقية صوت السلام، الأمن والاستقرار، وتتحدد طرق هذه الشراكة على أساس مزايا كل طرف ووفقا لظروف الحال.

يقوم مجلس السلم والأمن بالتشاور مع الآليات الإقليمية لتطوير المبادرات الرامية إلى التوقع والوقاية من النزاعات، كما يباشر بمهام صنع وبناء السلام في حالة نشوب النزاعات.

- عند بذل الجهود الرامية لتعزيز الأمن والسلام، تعمل الآليات الإقليمية على إحاطة مجلس السلم والأمن عبر رئيس مفوضية الاتحاد بنشاطاتها بصفة منتظمة، والتأكد من مدى موائمة هذه النشاطات وتناسقها

1سعيد علي أحمد طه ، خبرات التكامل في التجمعات الاقليمية حالة تجمع دول الساحل والصحراء (س،ص) آفاق افريقية العدد44، المجلد 2016،13،ص21 .
2محمد بركة،مرجع سابق ، ص47 .
3بدر حسن الشافعي ، مرجع سابق ، ص 51 .

مع أنشطة مجلس السلم والأمن كما يقوم مجلس السلم والأمن الافريقي بدوره عبررئيس مفوضية الاتحاد بإحاطة الآليات الإقليمية بأنشطته.[1]

- لضمان التنسيق والترابط وتيسير التبادل المتواصل للمعلومات بين كل من مجلس السلم والأمن الافريقي والآليات الإقليمية، تعقد مفوضية الاتحاد الافريقي اجتماعات دورية مرة في السنة على الأقل، تجمع الرؤساء التنفيذيين والسلطات المكلفة بقضايا السلم والأمن على مستوى الآليات الإقليمية.

- يتخذ رئيس مفوضية الاتحاد الافريقي الإجراءات اللازمة، متى كان ذلك ملائما، للتأكد من مشاركة الآليات الإقليمية في مهام الإنذار المبكر والقوة الافريقية الدائمة[2].

- تدعى الآليات الإقليمية للمشاركة في مناقشة أي مسألة ينظر فيها مجلس السلم والأمن الافريقي وتتولاها: أحد الآليات الإقليمية أو تمثل أهمية خاصة بالنسبة لها.

- شارك رئيس مفوضية الاتحاد في اجتماعات ومداولات الآليات الإقليمية.

- من أجل تعزيز الترابط والتعاون، تعمل مفوضية الاتحاد على إقامة مكاتب اتصال على مستوى المفوضية.

- كل من المفوضية والآليات الإقليمية يقومان بتوقيع مذكرة تفاهم حول تعاونهم وذلك في إطار النصوص الواردة أعلاه.

**المبحث الثاني: دور الاتحاد الإفريقي في ليبيا والسودان.**

تنتشر في إفريقيا النزاعات الداخلية الدموية بأكثر حدة منذ التسعيناتكما سبق وأن ذكرنا والواقع أن الحسم في النزاعات الإفريقية طوال فترة التسعينيات وما تلاها كان دائمًا خارج إطار التسوية السلمية، حيث لم توفق جهود الاتحاد الإفريقي في حل النزاعات بالرغم من توسطه لحلها ورغم رفض التدخلات الخارجية الهادفة إلى استغلال موارد المنطقة من طرف الحكومة [3].

1محمد بركة،مرجع سابق،ص47 .
2بدر حسن الشافعي ، مرجع سابق ، ص 53 .
3سالم حسين البرناوي،العلاقات العربية الافريقية ،دراسة حالة العلاقات الليبية الافريقية ،منشورات أكاديمية،الدراسات العليا ليبيا ،2002 ، ص 144 .

ويعتبر النزاع في ليبيا والسودان خير مثال عن النزاعات في إفريقيا. حيث تجمع بين معظم الخصائص التي تميز النزاعات في إفريقيا سواء من حيث طبيعتها وأسبابها أو من حيث صعوبة[1] إدارتها، وكانت الأزمة الليبية من أكثر الأزمات التي كشفت عن العديد من التحديات التي تواجه عمل الاتحاد في سعيه لتنفيذ أهدافه ومبادئه على أرض الواقع.وهذاماسنراه في المطلب الأول ودور الاتحاد الافريقي في السودان في المطلب الثاني وتحديات الاتحاد كمطلب ثالث.

**المطلب الأول: دور الاتحاد الإفريقي في الأزمة الليبية:**

الأزمة الليبية عبارة عن اضطرابات أو أعمال العنف التي تشهدها ليبيا، وبخاصة بعد صراع الشرعيات بين المجلس الوطني الليبي المنتهية مدته والبرلمان الليبي الذي انتخب دون توافقات بين الداعين لانتخابه وأنصار المجلس الوطني الليبي منذ يونيو 2014[2]،وهو الأمر الذي تحول إلى صراع مسلح بين العديد من الأطراف المنطوية تحت مسميين كبيرين:

عملية الكرامة بقياد اللّواء متقاعد خليفة حفتر، وأنصار عملية فجر ليبيا من كتائب الثوار وأنصار المجلس الوطني الليبي، ففي 17 شباط 2011 بدأت الدعوات للخروج بالتظاهرات الشعبية في وسائل التواصل الاجتماعي، على إثرها خرج الليبيون في بنغازي ثم انتشرت إلى باقي المدن الليبية وحدوث انشقاقات في صفوف النظام وإعلان العديد من القبائل دعمها لمتظاهرين، اضطر النظام لمواجهة المتظاهرين باستخدام العنف المسلح مما أدخل ليبيا في مأزق كبير[3].

وتدخلت أطراف متعددة في الأزمة الليبية منها لتهدئتها والأخرى لاستغلالها، فكان الموقف الإفريقي منذ بداية الأزمة رافضًا لأي تدخل عسكري خارجي في ليبيا، حتى انه امتنع في البداية عن توجيه أي إدانة مباشرة للقذافي، كما أنه لم يعلق عضوية اجتماعاته الرسمية كما فعلت الجامعة العربية.

كما شدد على ضرورة تطبيق حظر الطيران بالقوانين الدولية وببنود قرار مجلس الأمن الدولي، المتعلق بالشأن الإنساني الذي يقضي بحماية المدنيين وقد احتوت خريطة الاتحاد الإفريقي تجاه الموقف الليبي خمسة نقاط وهي: وقف إطلاق النار، [4]حماية المدنيين، مساعدات إنسانية من دول الجوار وضمان مرحلة انتقالية للتعاطف مع طموحات الشعب الليبي، إضافة إلى محاولات الوساطة من طرف الاتحاد الإفريقي في نيسان 2011، والتي قوبلت بالرفض من المعارضة الليبية التي طالبت بمغادرة القذافي.

1دافيد زونمينو ، (الاتحاد الافريقي والصمت المطبق ازاء الأزمة اليبية) ،مركز الجزيرة للدراسات ،2024 ، ص 4،3.
2سالم حسين البرناوي ، مرجع سابق ، ص 144 .
3عمرسمير،الاتحاد الافريقي والأزمات الليبية،تقديرموقف،2015،ص 6 .
4خالد ابراهيم أبورقيقة، موقف الاتحاد الافريقي من الثورة الليبية ،2011، ص 7 .

اتخذ مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد موقفًا برفض التدخل العسكري الدولي في ليبيا وأعلن عن تشكيل لجنة من خمسة رؤساء أفارقة للتشاور مع جميع الأطراف في ليبيا بشأن الأزمة، وعقد الاتحاد قمة طارئة في أديسا أبابا في آذار 2011، نتج عنها خارطة طريق لحل الأزمة سياسيًا، ثم جاءت القمة السابعة عشر في غينيا الاستوائية في حزيران 2011، لتبحث سبل الوصول لحلا لازمة في ليبيا دون إدانة القذافي الملفت للنظر بعد أن رفض الاتحاد الإفريقي التدخل في ليبيا[1]

جاءت كل من نيجيريا وجنوب إفريقيا والغابون متوافقة على قرارات مجلس الأمن 1970 و1973، بشأن فرض عقوبات على ليبيا وإقامة منطقة حظر جوي حماية المدنيين فيها، في حين امتنعت كل من الصين وروسيا والبرازيل الهند وألمانيا عن التصويت على القرار 1973، فهذا التباين بين موقف الاتحاد الإفريقي كمنظمة وموقف دولة الأعضاء كفاعلين مستقلين يكشف عيوبا في آلية اتخاذ القرار داخل الاتحاد، ويعبر عن سوء التواصل بين قادة الاتحاد وبين الدول الأعضاء.

تصويت الدول الثلاثة على قرار 1973 أضعف من مصداقية الاتحاد كمنظمة وأظهرت أن الحل السياسي الذي طرحه الاتحاد لم يكن حفاظًا على مبادئه، بقدر ما كان على مصالحه، ولعل الدليل الأكبر على ذلك هو ما جاء في خارطة الطرق من تأكيدات على ضرورة حماية المدنيين، توصيل المساعدات الإنسانية، فكلها أدت لاقتناع الاتحاد بتردي الأوضاع الإنسانية في ليبيا

فإذا ما وضعنا جنبا على جنب ذلك مع موقف الدول الإفريقية الأعضاء في مجلس الأمن وافقة على قرار التدخل العسكري نجد الاتحاد الإفريقي لديه في بروتوكولاته ما يسمح له بالتدخل في شؤون الدول الأعضاء في حالة تردي الإنسانية دون اللّجوء للأمم المتحدة، وكان من الممكن أن يتدخل الاتحاد الإفريقي عسكريًا في ليبيا استنادًا لما جاء في بيانه التأسيسي في الفقرة **"هـ"** من البند الرابع[2].

التي تعطي للاتحاد الحق للتدخل في أي من الدول الأعضاء في حال موافقة الجمعية العمومية للاتحاد على اعتبار ما يحدث في هذه الدولة استثنائيًا مثل جرائم الحرب- جرائم الإبادة وجرائم ضد الإنسانية، فمنه كان على الاتحاد إرسال قوات عسكرية لليبيا مثلما فعل في دول إفريقية أخرى، كما لا يمكن للمنظمة القارية أن تؤثر على أطراف الأزمة في ليبيا، وهي تلتزم بالحياد المطلق، فالتجربة تشير إلى أن الجهات الفاعلة التي يمكن أن تدفع الأطراف الليبية إلى طاولة المفاوضات هي تلك التي تدعم أحد الأطراف دون الآخرين وينطبق ذلك على الأمم المتحدة نفسها[3].

1عمر سمير، المقال السابق ، ص 7 .
2محمد أحمد الطوير، (السمات المشتركة بين سكان إفريقيا)،مجلة دراسات، العدد 9، ليبيا، 2000، ص 13.
3خالد ابراهيم أبو رقيقة، المقال السابق ، ص 8 .

وقد عقد مجلس السلم والأمن الإفريقي قمة للتباحث في الأزمة الليبية ومنطقة الساحل وذلك عشية انعقاد قمة الاتحاد الإفريقي المقررة يومي 8 و9 من شهر فيفري 2021 وأعلن مفوض السلم والأمن للاتحاد الإفريقي إسماعيل شرقي في تصريح لوكالة الأنباء الجزائرية: أن مجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي سيعقد مطلع فيفري 2021 قمة لبحث الوضع في ليبيا، ومنطقة الساحل اللتين تشهدان حالة من عدم الاستقرار منذ سنوات، وأكد شرقي أن اجتماع مجلس السلم والأمن سيعقد عشية قمة الاتحاد الإفريقي المقررة يومي 8 و9 فيفري بأديس أبابا، وأوضح أن هذا الاجتماع سيخصص للأزمة الليبية وتداول الأسلحة الذي عمل على تفاقم الوضع في منطقة الساحل[1]

فبالإضافة إلى التصعيد العسكري في ليبيا، فإن التداول غير المراقب للأسلحة القادمة من الترسانة الليبية ساهم بشكل كبير في تدهور الوضع الأمني بمنطقة الساحل، وقال المتحدث ذاته أن الاتحاد الإفريقي يريد بعد نجا وساطته الأخيرة بإفريقيا الوسطى، استرجاع الملف الليبي حيث يبقى ملتزما بدعم تسوية سلمية شاملة في ليبيا، وكان الرئيس الكونغولي ساسونغيسو الذي ترأس اللجنة رفيعة المستوى بالاتحاد الإفريقي، قد دعا إلى عدم تهميش إفريقيا في تسوية الأزمة الليبية واصفًا أي تسوية لا تأخذ في الحسبان القارة غير الفعالة وغير المنتجة.

ويعقد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي اجتماعًا استثنائيًا في 28 مايو لمناقشة عدد من الملفات المهمة في مقدمتها الأزمة الليبية[2].

وبحسب وكالة الأنباء الليبية سيناقش المجلس الذي تتولى الكاميرون رئاسته هذا الشهر عددا من القضايا الرئيسية من بينها تحديات الحكم والأمن في القارة، والتغيير غير الدستوري للحكومات والأزمات الإنسانية والإرهاب والملف الليبي.

وقال الممثل الدائم للكاميرون لدى الاتحاد الإفريقي، إن سلسلة الاجتماعات ستكون فرصته لمراجعة ومراقبة مختلف الجهود والتحديات التي تواجهها البلدان الإفريقية ومنها الوضع في ليبيا وجمهورية إفريقيا الوسطى ونيجيريا، إضافة إلى التحديات الأمنية في القرن الإفريقي[3].

1عمرسمير،المقال السابق ،ص7 .
2خالد ابراهيم أبورقيقة، المقال السابق،ص 9 .
3محمد أحمد الطوير،المقال السابق،ص134 .

**المطلب الثاني: دور الاتحاد الإفريقي في أزمة السودان.**

تزايد الاهتمام بمسألة تسوية النزاعات لدى الاتحاد الإفريقي خصوصًا أن انعكاساتها أصبحت تمس بشكل كبير كلا من الأمن الإقليمي والدولي، وباعتبار الاتحاد الإفريقي إحدى المنظمات الإقليمية في مجال تسوية النزاعات التي تقع في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، فإنه يتمتع بكفاءة تفضيلية ولكن ليس اهتمامًا حصريًا بالنزاعات الإفريقية[1].

على إثر النزاع السوداني بين الجيش بقيادة الفريق عبد الفتاح البرهان وقوات الدعم السريع بقيادة محمد حمدان حميدتي، عقد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي، اجتماعًا طارئًا في أديس أبابا لبحث سبل تسوية النزاع والعمل على استعادة السلام والاستقرار في السودان[2].

وفي مايو 2023 بعد أسابيع قليلة من اندلاع القتال بين الجيش وقوات الدعم السريع أعلن الاتحاد الإفريقي تبنيه خطة لحل الأزمة تتكون من 6 نقاط تشمل وقف إطلاق النار الدائم وتحويل الخرطوم لعاصمة منزوعة السلام وإخراج قوات طرفي القتال إلى مراكز تجميع تبعد 50 كيلو مترًا عن العاصمة، ونشر قوات إفريقية لحراسة المؤسسات الاستراتيجية، إضافة إلى معالجة الأزمة الإنسانية والبدء في عملية سياسية لتسوية الأزمة بشكل نهائي.

وفي 17 يناير 2024 الاتحاد الإفريقي يشكل آلية رفيعة المستوى تضم محمد شمباس الممثل السامي للاتحاد الإفريقي لإسكات البنادق، وسيمبيوسا وأنديرا نائب رئيس أوغندا الأسبق، وفرانسيسكو وأنديرا الممثل الخاص السابق للاتحاد الإفريقي إلى الصومال، وكلفت اللجنة بالعمل مع جميع الأطراف من أجل استعادة السلام عبر الخطة الإفريقية[3].

ومع تعرض مجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي لكثير من الانتقادات خبرت المفوضية السابقة للشؤون السياسية والسلم والأمن بالاتحاد الإفريقي سيسومامينا تا بقولها: لا يمكن أن يشاهد الأفارقةتطور المآسي في القارة ويقولون إنها مسؤولية الأمم المتحدة أو مسؤولية شخص آخر، لقد انتقلنا من مفهوم عدم التدخل واللاّمبالاة إلى الاهتمام بفض النزاعات[4].

في الظرف الحالي تدخل المجلس الإفريقي بعد فرض رئيس مجلس السيادة وقائد الجيش الفريق عبد الفتاح البرهان إجراءات في 25 ديسمبر 2021، عدت بمثابة تغيير غير دستوري للحكومة وهو

1منى عبد الفتاح، أي دور ينتظر من الاتحاد الإفريقي في الأزمة السودانية، الاثنين 24 أفريل 2023، ص 2.
2 نفس المقال، ص 2 .
3الاتحاد الافريقي وحرب السودان ، https://www .alquds.co.uk
4منى عبد الفتاح ، المقال السابق، ص 4 .

أمر تحظره المادة الرابعة من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي وعليه أصدر مجلس السلم والأمن بإدانته ثم علق الاتحاد الإفريقي عضوية السودان.

وفي مناسبة سابقة ركز الاتحاد الإفريقي على أنه لتنفيذ آليته لابد من تقوية وتعزيز الجيوش الإفريقية بالتدريب والتحفيز لسد الثغرات التي يتسرب منها التمرد لأن تفشي الصراعات في القارة يكون غالبا بين الجيش النظامي والميليشيات وقوات عسكرية موازية[1]، لكنه في المقابل أكّد أن التحدي يكمن في ضمان عدم قفز الجيش إلى السلطة بعد توليه زمام الأمن فقط.

ويعمل الاتحاد الإفريقي وفقا للمادة 52 من اتفاقية الأمم المتحدة، فتجربة الاتحاد الإفريقي مع بعثات السلام العسكرية أثبتت انها باهظة التكلفة ولا يمكن تمويلها من صندوق السلام التابع له، كما أن تجربة الاتحاد الإفريقي هي طالما أن الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي غير مستعدة للوفاء بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة، فإن المسؤولية عن إدارة الصراع سيتحملها المجتمع الدولي. ولن يستطيع الاتحاد الإفريقي التدخل في الوقت المناسب إذا اعتمد على المانحين مما يؤثر في حرية قراراته الاستراتيجية وعملياته، وهذا هو سبب إدراج المادة 23 من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي بأن التخلف عن سداد مستحقات العضوية يمكن أن يستوجب إيقاع عقوبة بالدولة العضو.

وإذا طال أمد الحرب السودانية سيواجه الاتحاد الإفريقي صعوبة في التعامل مع سبع دول منقسمة قادمة، وهو لم يكد يستوعب تبعات انفصال جنوب السودان بعد، وزاد هذا الوضع من عدد الدول الفاشلة في عضويته، وما حدث للدولة السودانية من انهيار جزئي تمثل في النزاع القائم بعد سقوط النظام السابق، ودخول حكومة رئيس الوزراء السابق عبد الله حمدوك في إطار ممارسة انعدم فيها النظام والأمن والقانون في معظم أجزاء الدولة، وباتت تحتاج إلى وقت لاستعادته[2].

الآن وقد اتسعت دائرة الفوضى والسودان في طريقه إلى الانهيار الشامل وإذا استمر الصراع بين طرفين لا يتبين إلى الآن، من يسيطر منهما على السلطة السياسية في الدولة إذ من الممكن أن ينعدم وجود أي سلطة مركزية مما يؤدي على تفاقم مستويات العنف وتتحول الدولة إلى مجموعة من الأقاليم المنفصلة التي يسيطر عليها قادة الحركات والميليشيات المسلحة[3].

الاتحاد الإفريقي لديه القدرة والإرادة السياسية لمعالجة النزاع السوداني ولكنه يتطلب مزيدًا من بذل الجهود بينه وبين دول أخرى في المنطقة سعت للمساعدة في الوساطة، وكتل إقليمية مثل الهيئة

1المقال السابق ،،الاتحاد الافريقي وحرب السودانhttps//www .alquds.co.uk
2منى عبد الفتاح، المقال السابق ، ص 9 .
3المقال السابق،الاتحاد الافريقي وحرب السودان https//www .alquds.co.uk

الحكومية للتنمية "ايفاد" والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "ايكواس" التي نجحت في التدخل لإقناع الرئيس السابق يحيى جمع بالتنحي عن الحكم في عام 2017 .

**المطلب الثالث: التحديات التي واجهت الاتحاد الافريقي:**

شكل الاتحاد الافريقي مرحلة جديدة في تاريخ القارة الافريقية سواء على صعيد التكامل الإقليمي والوحدة الاقتصادية وعلى مستوى الأجهزة والمؤسسات الجديدة التي تكفل العمل الإفريقي الجماعي، فباشر عمله الرئيسي في حفظ السلام والأمن الدوليين على المستوى الإقليمي حيث عمل الاتحاد الافريقي جاهدا على منع النزاعات وإدارتها وحلها بالطرق السلمية إلا أن الاتحاد الافريقي واجه ويواجه تحديات قد تقلل من فعالية تدخلاته[1].

**أولا: التحديات الأمنية والسياسية:**

إن انتشار النزاعات المسلحة وكذا الانتهاكات العسكرية وما تخلفه من دمار وانتهاكات لحقوق الانسان وحالة من اللاأمنهي من التحديات الأمنية والسياسية التي دفعت بالقادة الأفارقة إلى تبني آليات جديدة ومبادئ لمواجهتها في إطار الاتحاد الافريقي فكان لزاما على هذا التأخير التصدي لما تخلفه من جرائم دولية.

- تعدد وتنوع الصراعات[2]:

لقد استمرت الصراعات العنيفة وهي تعصف بكيان الدول الافريقية ومجتمعاتها في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وتمثل الصراعات والحروب الأهلية والانقلابات العسكرية النمط الغالب لهذه الصراعات العنيفة، وهو ما يمثل التهديد الأكبر للتنمية والاستقرار في افريقيا فطبقا لبعض التقريرات شهدت افريقيا خلال الفترة ما بين 1990-2005 نصف عدد الوفيات التي شهدها العالم نتيجة الحروب -ومن العوامل التي ينجم عنها انعدام الأمن:

- عدم احترام مبدأ عدم التدخل من جانب دولة عضو في الشؤون الداخلية لدولة أخرى.

- الاستخدام الفعلي للقوة أو التهديد بما فيها الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي، أو مساندة أطراف دولة أخرى.

1البشيرالكوت ، مرجع سابق ، ص 149 .
2 نصيرة مهيرة، (التحديات التي تواجه الاتحاد الإفريقي في تسوية النزاعات الإقليمية)، مجلة الحقوق والحريات، العدد 02، المجلد 09، 2021، ص 425-426.

-الانقلابات العسكرية والتغييرات غير الدستورية للحكومات، إذ تعتبر من أخطر التحديات الأمنية التي تواجه الاتحاد الإفريقي انتشار الأمراض والأوبئة.

- التطرف السياسي، الديني، الطائفي، العرقي، العنصري، والأوضاع غير المستقرة في فترة ما بعد النزاعات، الاتجار بالبشر والمخدرات.

- الفشل في تعزيز السلم في فترة ما بعد النزاعات، نتيجة غياب عمليات فعالة وكاملة لتسريح الجنود ونزع أسلحتهم، وإعادة إدماجهم في المجتمع في فترة ما بعد النزاعات[1].

- محنة اللاّجئين والمشردين داخليًا وانعدام الأمن الناجم عن وجودهم.

- استخدام الألغام والمعدات التي لم تنفجر، الانتشار والتداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة والخفيفة، العنف والجرائم الأخرى، بما فيها الإرهاب والجريمة المنظمة.

كل هذه العوامل قد تخلق ظروف خطيرة تسمح للاتحاد الإفريقي بممارسة حقه في التدخل طبقًا للمادة 4 ج من القانون التأسيسي، كما يمكن للدولة المعنية أن تطلب من الاتحاد الإفريقي التدخل، [2]وذلك طبقا للمادة 4 ي من القانون التأسيسي للاتحاد.

وبالإضافة إلى المأساة الإنسانية التي تسببها الحروب والصراعات المسلحة فإنها لا تزال ذات تكلفة اقتصادية باهظة، فقد خسرت أفريقيا خلال الفترة ما بين 1990-2005 نحو 284 مليار دولار، نتيجة الصراعات المسلحة، وهو ما يعادل ما حصلت عليه إفريقيا من مساعدات خلال تلك الفترة.

ولهذا فإن الصراعات الداخلية في الدول الأعضاء تشكل تحديا أمام الاتحاد الإفريقي، حيث تتسبب في تدمير مكاسب الاستقلال التي حققتها منظمة الوحدة الإفريقية، ولذلك فإن زيادة وحشية الاضطرابات الداخلية والانقلابات والصراعات المسلحة في الدول الأعضاء، دفع الاتحاد الإفريقي إلى تفعيل دوره لحل وتسوية النزاعات الإقليمية، نظرًا لما تسببه هذه الصراعات من مآسي للإنسانية[3].

فبالرجوع إلى مختلف القرارات التي اتخذها المؤتمر منذ نشأة الإتحاد الإفريقي يمكن تسجيل الملاحظات التالية: إن المؤتمر لا يتسامح مع النزاعات الداخلية بسبب التغييرات غير الدستورية للحكومات وقد تجسد ذلك مثلا في قرار المؤتمر الخاص بالوضع في تشاد، والذي أكد فيه المؤتمر رفض

1البشيرالكوت ، مرجع سابق ، ص 149 .
2حمدي عبد الرحمان حسن، الاتحاد الافريقي والنظام الأمني الجديد في افريقيا أبوظبي،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،2011،ص 80 .
3نصيرة مهيرة، المقال السابق ، ص 429،430 .

أي تغيير غير دستوري يتعارض مع المبادئ التي اعتمدها القانون التأسيسي، وأنه لا يمكن الاعتراف بأي سلطة تأتي بالقوة، ويمكن الإشارة إلى إدانة الانقلاب العسكري الذي حدث في مالي في مارس 2012، حيث أكد الاتحاد الإفريقي أنه يدين وبشدة هذه الانقلابات كما صدرت قرارات عن المؤتمر تتضمن فرض عقوبات على دول لم تحترم مبادئ وقرارات الاتحاد الإفريقي ومثال ذلك قرار فرض عقوبات على كوت ديفوار بسبب النزاع حول نتائج الانتخابات الرئاسية في نوفمبر 2010. إذ قرر المؤتمر تعليق مشاركة كوت ديفوار في أنشطة الاتحاد إلى غاية عودة الرئيس المنتخب ديمقراطيا إلى ممارسة سلطاته[1].

ونظرًا لكثرة الصراعات الداخلية المسلحة فإن التحدي الأمني يوجد في مركز اهتمامات مختلف أشكال النظام القاري وهي المنظمات غير الإقليمية في إفريقيا، حيث لا يستطيع الاتحاد الإفريقي بمفرده وبموارده وإمكاناته المحدودة التعامل بفاعلية مع هذه الصراعات.

**ثانيا: هشاشة الوضع الأمني والتركيبة القبلية لبعض الدول الإفريقية:**

يعد الامتداد القبلي عبر الحدود مشكلة إضافية تلقي بظلالها على الأوضاع في بعض الدول الإفريقية فالحدود المشتركة مثلا بين دارفور وتشاد أكثر من ألف كيلومتر وتواجد ثلاثة عشر قبيلة متداخلة بين طرفي الحدود[2]، والصراع على السلطة في تشاد أثرت على الموقف الأمني في دارفور، حيث نزحت القبائل المشتركة إلى دارفور للاحتماء بأبناء عمومتهم من قبائل السودان، فقد أدى التشابك الجغرافي والتاريخي والسياسي بين دارفور والمحيط الإقليمي إلى إضعاف إحساس سكان دارفور بالبعد القومي وغلبة الاتجاهات الجهوية والقبلية، وأضحت دارفور مسرحا خلفيا للقوى والصراعات الدائرة على الأرض التشادية[3].

كما نجد منطقة البحريات الكبرى بوروندي، رواندا، الكونغو الديمقراطية تتميز بالامتداد القبلي بين شعوبها والتي تتكون من قبيلتي الهوتووالتوتسي وتتسم العلاقة بين القبيلتين بالعداء المستمر والصراع على السلطة، ففي بوروندي اندلعت عام 1993 موجة من العنف بعد اغتيال أول رئيس منتخب للبلاد "MelchoiorNdadye" الذي ينتمي إلى قبيلة الهوتو على أيدي الجيش الدي تهيمن

1حمدي عبد الرحمان ، المقال السابق ، ص 81 .
2نصيرة مهيرة،المقال السابق ،ص430 .
3 حمدي عبد الرحمان ، المقال السابق ص82 .

عليه قبائل التوتسي. كما شهدت هذه المنطقة أبشع جرائم الإبادة الجماعية وهي الإبادة الجماعية في رواندا عام 1994، والتي امتدت لبقية دول المنطقة بسبب الصراع الدائم بين الهوتووالتوتسي[1].

**ثالثا: ضعف الإرادة السياسية:**

إن من التحديات التي تواجه الاتحاد الإفريقي في تسوية النزاعات الإقليمية ضعف الإرادة السياسية لدى بعض الدول الإفريقية، وانعدام الثقة بين الحكام واختلاف المصالح والتوجيهات وعدم التحمس لنشر قوات من جيوشها في الدول التي تشهد نزاعات. إذ من الدروس المهمة في التكامل الإقليمي والمستمدة من نجاح تجربة الاتحاد الأوروبي وجود نخبة سياسية تمتلك قناعات والتزامات مشتركة بالديمقراطية باعتبارها أساسا رصينًا للتنمية والتعاون الاقتصادي على المدى البعيد وعلى العكس تمامًا فإن التجربة الإفريقية تشير إلى أن النخب الإفريقية تقف عاجزة عن تقديم الأسس الإيديولوجية والاقتصادية اللازمة لتحويل القارة إلى بيئة حاضنة لدول ديمقراطية حديثة[2].

**رابعا: ضعف الموارد المالية:**

يعاني الاتحاد الإفريقي من قصور شديد في موارده المالية التي تعتمد بالدرجة الأولى على اشتراكات الدول الأعضاء، بل أن كثيرًا من الدول لا تسدد اشتراكاتها في الوقت المناسب وعلى هذا الأساس يمتد نقص الموارد إلى كافة مؤسسات الاتحاد الإفريقي، فعلى سبيل المثال كان التحدي المالي من أهم العوائق التي حالت دون ممارسة مجلس السلم والأمن الإفريقي للدور المنوط به[3].

كما أن 65% من ميزانية الاتحاد توفرها أربع دول فقط مصر، جنوب إفريقيا، نيجيريا والجزائر، هذا في الوقت الذي تعاني فيه معظم بلدان القارة الإفريقية من ديون خارجية متراكمة، لم يتم إيجاد حلول جذرية بشأنها حتى الوقت الحاضر، مما يمثل عقبة في طريق اضطلاع الاتحاد الإفريقي الجديد بمهامه. فالأهداف التي يتطلع الاتحاد الإفريقي إلى تحقيقها تحتاج إلى موارد مالية ضخمة أيضا، قد يتعذر توزيعها من خلال الحصص العادلة للدول الأعضاء، أو مساهمتها في الميزانية العادية للاتحاد، وعلى سبيل المثال فقد تكلفت عملية الأمم المتحدة في رواندا حوالي 1,5 مليون دولار أمريكي وهو رقم قد لا ستستطيع الدول الإفريقية الاقتراب منه[4].

1نصيرة مهيرة،المقال السابق ،ص430 .
2عبد المجيد خليفة ، المقال السابق ، ص 232 .
3 حمدي عبد الرحمان ، المقال السابق ص82 .
4شيماء محي الدين محمود، (موقف مجلس الامن من الصراع في إقليم دارفور)، آفاق إفريقية، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 24، المجلد السابع، ربيع 2007، ص 116-117.

وإذا كانت مبادرة الشراكة الجديدة للتنمية الإفريقية "النيباد NEPAD" قد اكدت أهمية التكامل الاقتصادي داخل إفريقيا، ومدى الحاجة إلى المساعدات والتجارة الخارجية لتحقيق التنمية الاقتصادية، فإن هناك اختلافا واضحًا بين الحكومات الإفريقية والجهات المانحة حول الاستراتيجية الأنسب للتنمية الاقتصادية الإفريقية، إذ لا تزال القضايا محل الخلاف بين الجانبين تتعلق بدور الدولة، والقطاع الخاص ومؤسسات التمويل الدولية[1].

وإن غياب المؤسسات والإجراءات الكافية، وعدم وجود القدرات مادية وبشرية يمثل تحديًا أمام معظم المنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية، خاصة إذا كانت الإجراءات ذات طبيعة قسرية في حالات التدخل وفرض العقوبات.

**خامسا:عقبة التمويل الخارجي:**

عمليات الاتحاد الإفريقي تمول من ميزانيته وبدعم من التمويل الخارجي، ومن خلال مساهمات طوعية من أعضاء الاتحاد وغيرها، بما في ذلك القطاع الخاص، فالتمويل الخارجي يرتكز أساسا على الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي هذا الأخير تعهد بتقديم الدعم المالي لعمليات الاتحاد الإفريقية على شرط أن مثل هذه العمليات يجب أن تتوافق مع ميثاق الأمم المتحدة، فمن سلبيات التمويل الخارجي أنه يسمح للجهة الممولة أن تفرض شروطها على الاتحاد الإفريقي[2]، مما يجعل من الصعب عليه أن يقوم بمهامه دون تحيز، وتدعيمًا لهذا القول فإن المادة 17 2 من البروتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن الإفريقي لعام 2002 تؤكد على أنه: <<يتم اللجوء -عند الاقتضاء- إلى الأمم المتحدة لتوفير ما يلزم من الدعم المالي واللوجيستي والعسكري تعزيزًا لأنشطة الاتحاد الإفريقي في مجال تعزيز وصون الأمن والسلام والاستقرار في إفريقيا وذلك عملاً بأحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة المتعلق بدور المنظمات الإقليمية في حفظ السلام والأمن الدوليين.

ونظرًا لقلة الموارد المالية واللوجستية اللازمة وخطورة الوضع في الإقليم الذي كان يتأزم أكثر فأكثر، فكانت هناك ضرورة ملحة للتعاون بين الاتحاد الإفريقي وبين الأمم المتحدة وهو ما دفع إلى تشكيل قوات مشتركة من الأمم المتحدة والإفريقي[3].

**سادسا: التحديات المؤسساتية للاتحاد:**

1أليسون ج.ك.بيلز ، التعاون الأمني الاقليمي في أوائل القرن الحادي والعشرون ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 2006 ،ص339.

2شيماء محي الدين ، المقال السابق ، ص 117 .

3عبد المنعم منصور الحر، دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية النزاعات المسلحة لحالة دارفور، ب ط، منتدى القانون الدولي، جامعة القاهرة، 2011، ص 199.

على الصعيد المؤسساتي للاتحاد الإفريقي يلاحظ أن البنية المؤسساتية له لم تكتمل بعد، ولاسيما المؤسسات المالية والأمنية، فالمصرف المركزي الإفريقي وصندوق النقد الإفريقي والمصرف الإفريقي للاستثمار لم يقدر لها بعد التأسيس، وممارسة الأعمال المنوطة بها، مما يخلق تحدي أمام الاتحاد الإفريقي يتمثل في كيفية تفعيل هذه المؤسسات المالية والنقدية وإيجاد مصادر تمويل لها[1].

كما أن حداثة القوة الإفريقية الجاهزة، حد من دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في مجال التدخل باستخدام القوة المسلحة، ففي كل أزمة يتدخل فيها الاتحاد الإفريقي تشكّل بعثة خاصة بتلك الأزمة، وقد يعود السبب في ذلك لنقص التمويل، وغياب الإرادة السياسية لدى الدول الإفريقية لتخصيص جزء من جيوشها لتكوين القوة الإفريقية الجاهزة، وكذا انشغال الاتحاد بالعديد من النزاعات[2].

**سابعا: ضعف التنسيق بين الاتحاد الإفريقي والمنظمات دون الإقليمية الإفريقية :**

ثمت بعد آخر ينال من الكفاءة المؤسساتية للاتحاد الإفريقي في مجال تسوية النزاعات الإقليمية وهو طبيعة العلاقة بينه وبين المنظمات دون الإقليمية في إفريقيا، إذ يوجد تداخل في مجال عملها لاسيما في المجال الأمني، حيث أنها جزء لا يتجزأ من عملية البناء الأمني في إفريقيا أين تكون المسؤولية الأولى للاتحاد الإفريقي في مجال تعزيز الأمن والسلام، عن طريق منع النزاعات وإدارتها وتسويتها[3].

كما يوجد تداخل وتعدد لعضوية الدول الإفريقية في أكثر من تجمع إفريقي، ممّا قد يعاني تعارض التزامات الدول للاتحاد الإفريقي، فلا يخفى أن عضوية الدول في أكثر من منظمة قد يؤدي إلى تعارض بين التزاماتها، إضافة إلى الأعباء المالية المترتبة عن العضوية وعليه فإن القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي لم يحدد طبيعة العلاقة مع هذه المنظمات دون الإقليمية، واكتفى فقط بالإشارة إليها في المادة 16 من البروتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن الإفريقي، بحيث اعتبرها جزء من النظام الأمني القاري في إفريقيا مع ضرورة المواءمة والتنسيق والتعاون بصورة وثيقة بينه وبين الآليات الإقليمية لتعزيز وإحلال السلام والأمن والاستقرار في إفريقيا[4].

1تسعديت مسيح الدين ،(خصوصيات النزاعات الافريقية على آليات الادارة حالة مالي ) ، دراسات استراتيجية ، 2016، ص 9 .

2عبد الجليل أحمد هيبلو، في التطورالتاريخي من منظمة الوحدة الافريقية الى الاتحاد الافريقي، مجلس الثقافة العام،ليبيا ،2010، ص 144.

3عمر سمير،الاتحاد الافريقي والأزمات الليبية، تقديرموقف ، 2015 ، ص 3 .

4عبد الجليل أحمد هيبلو ،المقال السابق،ص144 .

**خلاصة الفصل:**

حاولنا في هذا الفصل معالجة أهم التحديات التي واجهت الاتحاد الإفريقي أثناء تدخله لحل النزاعات الإفريقية، لذلك عمدنا إلى اقتراح بعض الحلول والمتمثلة في تفعيل آليات الاتحاد الإفريقي لبلوغ الهدف الذي أنشئ من أجله الاتحاد الإفريقي لحفظ السلم والأمن في إفريقيا. وأهم هذه الآليات مجلس السلم والأمن الإفريقي فتفعيله يتطلب قبل كل شيء توفر إرادة سياسية لدى الجماعة الإفريقية، ثم إعادة النظر في مجموعة من النقاط أهمها:

- إعادة ترسيم بعض الحدود بين الدول الإفريقية، باعتبارها تمثل سببًا وراء اندلاع الكثير من النزاعات خصوصًا في المناطق التي تحوي موارد طبيعية ذات بعد استراتيجي في الاقتصاد المعاصر.

- إقامة ميثاق إفريقي للحكم الراشد، نظرًا للعلاقة الوطيدة بين الأنظمة غير الديمقراطية في إفريقيا وزيادة عدد وحدة النزاعات في القارة.

- تفعيل دور المجتمع المدني في المساعدة على حفظ السلم والأمن في الدول الإفريقية.

- إعادة النظر في بعض مبادئ سياستها الخارجية كعدم التدخل وعدم إرسال قواتها العسكرية للعمل خارج إقليمها.

- التزام الدول الإفريقية بالتطبيق الصارم للعقوبات المفروضة من قبل مجلس السلم والأمن الإفريقي ضد الدول أو الحكومات التي تخل بالسلام والأمن في القارة، لأن هذا يعطي مصداقية أكبر للمجلس ونظام الأمن الإقليمي في إفريقيا.

# خاتمة

**خاتمة:**

في النهاية يمكن القول أن الاتحاد الافريقي جاء بناء على جهد عدد من القادة الأفارقة الذين تبنوانهج عدد من رواد الوحدة الافريقية ،ذلك في اطار السعي لاحياءرؤى الهوية الافريقية القارية ،لذا تم صياغة القانون التأسيسي لهذا الاتحاد وتم وضع تشكيل ووظائف لهذا الاتحاد بما يضمن قدرة هذا التنظيم القاري على ضمان الأمن والسلم والاستقرار.

وكذايضمن استقلالية الإرادة الافريقية في إدارةأمورها وشؤونها،خاصة مايتعلق بالأزمات الافريقية ومظاهر عدم الاستقرارالتي يمكن أن تشهدهابعض دول القارة،وهو ما يظهر في هيكل الاتحاد وما تضمه من أجهزة،وأيضا في القانون الأساسي،وفي تعامل هذا الاتحاد مع بعض الأزمات.ولكن يكشف لنا تناول بعض تلك الأزمات أن الاتحاد الافريقي لم ينجح كلية في تحقيق الأهداف التي نص عليها في القانون التأسيسي له،فبعض الأزمات لم يتم تسويتها،ولم يتم وضع اطارزمني لتسويتهاحتى الآن،والآخر وصل بوضع الدول إلى حالة الفوضى،انهارت دول أخرى بسبب هذه الأزمات.

ونجح الاتحاد الافريقي في تسوية بعض تلك الأزمات بمساعدة التنظيمات الإقليمية الفرعية وهوالتحليل الذي أكد أن كافة هذه الجهود لم تحول دون التدخل الخارجي،فالتدخل الأمريكي والفرنسي هو الأبرز في عدد من هذه الأزمات ،وهو ما ينفي قدرة هذا الاتحاد على حماية الاستقلال والارادة الذاتية في ادارة والتعامل مع الأزمات الافريقية .

ويمكن القول أن جملة التحديات التي تواجه الاتحاد الافريقي ،واخفاقه في أداء عدد من الوظائف،ظهرت في استخدامه حتى للأدوات والآليات القانونية التي ينص عليها القانون التأسيسي ،فقد قام الاتحاد بتعليق عضوية بعض الدول نتيجة أحداث بعينها ،وتغاضى عن ذات الأحداث في دول أخرى،وقام بارسال قوات وبعثات دول،وترك الأمر لقوات وتدخلات دولية في أحيان أخرى ، وهو ما يجعل الاتحاد الافريقي في حاجة لنظرة تقييمية تحدد له التحديات التي يمكن التعامل معها ليكون معبرا عن تطلعات شعوب ودول القارة ،وليصبح التعبير المؤسسي الفعال عن هوية افريقية جامعة.

من خلال الدراسة المقدمة يمكن استنتاج :

- من أهم خصائص النزاعات في إفريقيا لأنها على درجة كبيرة من التعقيد، لتداخل العوامل المسببة للنزاع، وتعدد أطراف النزاع، وتنوع الأساليب القتالية فيه، في مقابل ضعف خبرة الاتحاد الإفريقي في

تسوية النزاعات، وعدم المعرفة الحقيقية والدقيقة بحدة النزاعات جعل بعثة السلام الأولى للاتحاد الإفريقي تجد نفسها محاصرة من طرف ميليشيات عسكرية داخل مناطق النزاع.

- تأكدنا أن الاتحاد الإفريقي حديث النشأة والتكوين، وبإمكانياته المحدودة وجهوده المتواضعة التي يحاول بها قيادة قارة تعتبر بجميع المقاييس أقل قارات العالم تقدما غير قادر على إدارة شؤون القارة كما يجب.

- ضعف قدرة الاتحاد الإفريقي على قيادة القارة من خلال دراسة تدخل الاتحاد الإفريقي في ليبيا والسودان ومع إقرار بأن الاتحاد الإفريقي هو صاحب الدور المحوري في التعامل المباشر مع أزمات القارة باعتبار المنظمة المعنية بقضايا الأمن والسلم والاستقرار في إفريقيا.

- رغم أن الاتحاد الإفريقي تنقصه الخبرة الميدانية في إطار بعثات السلم الميدانية إلاّ أنها تعتبر حالة طبيعية لافتقار المنظمة لتجارب سابقة في التدخل ميدانيًا وما يميز الاتحاد الإفريقي في هذا الجانب هو أنه رسم الخطوط التوجيهية العامة للاضطلاع بهذه البعثات من طرف مؤسساته، كما حدد الصلاحيات المتعلقة بها والقيام بعلمية دورية لهذه البعثات.

- وعلى المستوى المؤسساتي زود الاتحاد الإفريقي نفسه بمؤسسات جديدة استجابة لمطلب الفعالية والكفاءة وما يميز هذه المؤسسات وظيفيًا، وهذا نتائج خبرة طويلة اكتسبها الاتحاد الإفريقي من إخفاقات وعراقيل منظمة الوحدة الإفريقية في هذا الجانب.

- محدودية القدرات المالية واللوجستية للاتحاد الإفريقي، وهو ما جعل عمليات حفظ السلام والأمن في القارة رهينة مصادر التمويل، وهو ما أعطى الفرصة للتدخلات الأجنبية في نزاع دارفور، والتدخل في هذه الأخيرة كان بعد تبني الأمم المتحدة لتمويل العملية المختلطة وقد نص الميثاق التأسيسي للاتحاد الإفريقي صراحة على قبول التمويل من الدول المانحة والتي معظمها دول غربية لها خلفيات وأطماع وراء أي تمويل تقدمه، وقد كان ضعف تمويل عملية AMIS من طرف الاتحاد الإفريقي سببا رئيسيًا في فشلها، وأثبتت تجربة الاتحاد الإفريقي في دارفور أن عمليات التدخل تتطلب تمويلاً كبيرًا، وقد كانت الدول المانحة تتأخر في الكثير من الأحيان في دفع مخصصاتها المالية تحفظا على أداء البعثة واحتجاجا على عدم إحراز أي تقدم في عملها، وما عمق ارتباط الاتحاد الإفريقي بالدول المانحة إقامة لمؤتمر المانحين سنة 2005، تعهدت فيه الدول العربية بتقديم منح لتمويل عمليات الاتحاد الإفريقي.

- البرنامج الاقتصادي للاتحاد الإفريقي من جوانب الضعف الهيكلي التي تلحق بالاتحاد الإفريقي أنه لم يهتم بالجانب الاقتصادي كثيرًا خلال إنشائه وهذا راجع إلى غلبة الهاجس الأمني على اهتمامات قادة

المنظمة ويعتبر دمج النيباد ضمن مؤسسات المنظمة استدراكًا من قيادات الاتحاد الإفريقي من أجل عمل المنظمة وفق رؤية إستراتيجية متكاملة.

- بالنسبة لاستقلالية القرار في الاتحاد الإفريقي: إن الارتباط الذي تفرضه الأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن الدولي على المنظمات من خلال الفصل الثامن لميثاق الأمم المتحدة يمثل ارتباطا وظيفيًا لهذه المنظمات، فقرار التدخل من طرف الاتحاد الإفريقي لا يمكن أن يتم إلاّ بموافقة مجلس الأمن الدولي.

- عدم تفعيل الآليات المستحدثة لتسوية النزاعات، فمثلا القوة الاحتياطية كواحدة من أهم آليات التدخل ميدانيا لا تزال حبرًا على ورق، وحتى بعض الآليات الأخرى يجب إعادة النظر في مدى فعالياتها فمثلا نظام الإنذار المبكر يفتقد مخرجاته الصفة الإلزامية مجرد تقارير من غرفة العمليات يمكن أخذها بعين الاعتبار من طرف المفوضية ويمكن إهمالها، كذلك استحقاقات صندوق السلم الذي أنشئ خصيصًا لدعم القوة الاحتياطية لا تكاد تغطي جزءًا يسيرًا من احتياجات عملية حفظ السلام والأمن ما يجعل الاتحاد الإفريقي يعتمد على الشركاء الدوليين في دعم هذه العمليات، وهو ما يحد من فعالية المنظمة مما ينعكس سلبًا على مصداقيتها باعتبارها تمثل الرغبة في مواجهة مشاكل القارة داخليًا.

- مدى فعالية مؤسسات الاتحاد الإفريقي، مثلا برلمان عموم إفريقيا الذي يجسد أفكار مثالية من قبيل المشاركة الشعبية لسياسات الكيان الجديد، فكيف تشارك الشعوب الإفريقية عن طريق البرلمان في هذه السياسات وخصوصًا وهو ذو صفة استشارية غير إلزامية.

وكذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي يقدم الاستشارة إن طُلب منه ذلك هذا من جهة، ومن جهة أخرى فكيف تفسر بعض نشاطات الاتحاد الإفريقي التي تتناقض مع الوضع القائم في إفريقيا مثل عقد قمة حول التكنولوجيا والاتصالات في أديس أبابا وهذا يمثل عائقًا وظيفيًا، وهو ما يعني أن الاتحاد الإفريقي بحاجة إلى بذل جهود كبيرة من أجل تفعيل أكبر لمؤسسات المنظمة.

# قائمة المراجع

**قائمة المراجع:**

**أولا: الكتب**

1. معمر بوزنادة ، المنظمات الدولية ونظام الأمن الجماعي ،الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1992 .
2. وائل أحمد علام ، المنظمات الدولية ، القاهرة ، دار،النهضة العربية ،2001.
3. سالم حسين البرناوي ، العلاقات العربية الافريقية ، دراسة حالة العلاقات الليبية الافريقية ، منشورات أكاديمية ، الدراسات العليا ليبيا ،2002 .
4. سهيل الحسين الفتلاوي، القانون الدولي العام، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، رقم الإيداع 1769، القاهرة مصر، 2002.
5. عصمت محمد حسن ، دراسات في العلاقات الدولية ، مصر دار المعرفة الجامعية ، 2003 .
6. صالح يحي الشاعرى ، تسوية النزاعات الدولية سلميا ، ط1 ، 2006 .
7. أليسون ج.ك.بيلز ، التعاون الأمني الاقليمي في أوائل القرن الحادي والعشرون ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 2006 .
8. صلاح الدين السيسي، النظم والمنظمات الاقليمية. الواقع..... مبادرات ومقترحات التطوير والتفعيل، القاهرة، دار الفكر العربي، 2007.
9. شيماء محي الدين محمود، موقف مجلس الامن من الصراع في إقليم دارفور، آفاق إفريقية، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 24، المجلد السابع، ربيع 2007.
10. عبد القادر رزيقالخادمي ، التعاون العربي الافريقي ، القاهرة ، دار النشر ، والتوزيع ، 2007 .
11. البشير الكوت، المنظمات الاقليمية الفرعية في افريقيا دراسة للأبرز المنظمات، ليبيا: المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأأخضر، 2008.
12. بدرحسن الشافعي ،تسوية الصراعات في افريقيا نموذج الاكواس ،القاهرة،دار النشر للجامعات،2009.
13.محمد بركة ، آليات الاتحاد الافريقي لحفظ السلم والأمن بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة ، العدد40 ، 2019 . .
14.عبد العزيز العشاوي، فض النزاعات الدولية بالطرق السلمية، ط 1، القبة القدعية، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2010.
15.عبد الجليل أحمد هيبلو ، في التطور التاريخي من منظمة الوحدة الافريقية الى الاتحاد الافريقي، مجلس الثقافة العام ، ليبيا ،2010.

16.عبد الله علي عبو ، المنظمات الدولية الأحكام العامة وأهم المنظمات العالمية والاقليمية المتخصصة ،عمان ، دار قنديل، ط1 ،2011 .

17.عبد المنعم منصور الحر، دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية النزاعات المسلحة لحالة دارفور، ب ط، منتدى القانون الدولي، جامعة القاهرة، 2011.

18.خالد ابراهيم أبو رقيقة ، موقف الاتحاد الافريقي من الثورة الليبية ،2011 .

19.علي يوسف الشكري ، المنظمات الدولية عمان،دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2012.

20.نوري مرزة جعفر، المنازعات الاقليمية في ضوء القانون الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية للساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، رقم النشر 4.02.20.32.

21.محمد عبد الواحد النداوي ، الاتحاد الافريقي وتسوية المنازعات ، دراسة حالة الصومال ،القاهرة ، العربي للنشر والتوزيع ،2015.

22.عمر سمير ، الاتحاد الافريقي والأزمات الليبية ، تقدير موقف ، 2015.

23.لوك أ وبلا ، جمهورية الكونغو الديمقراطية ، البحث عنسلام بعيد المنال ،مركز الجزيرة للدراسات ،2015/08/17 .

24.سعيد علي أحمد طه ، خبرات التكامل في التجمعات الاقليمية حالة تجمع دول الساحل والصحراء س،صآفاق افريقية ، العدد44، المجلد،2016.

25.عبد السلام معزيز ، تعاون الاتحاد الافريقي مع هيئة الأمم المتحدة في تسوية النزاعات الافريقية ، التواصل في الاقتصاد والادارة والقانون ،العدد45 ، مارس 2016 .

26.تسعديت مسيح الدين ،خصوصيات النزاعات الافريقية على آليات الادارة حالة مالي ، دراسات استراتيجية ، 2016 .

27.منى عبد الفتاح، أي دور ينتظر من الاتحاد الإفريقي في الأزمة السودانية، الاثنين 24 أفريل 2023.

28.غنية بوخرص ، تحليل النزاعات الاقليمية ، مطبوعة بيداغوجية ، 2023 /2024 .

29.دافيد زونمينو ، الاتحاد الافريقي والصمت المطبق ازاء الأزمة اليبية ،مركز الجزيرة للدراسات ،2024 .

30.أيمن عبد الوهاب، المنظمات الاقليمية موسوعة الشباب، ط 200.

31.نبيل محمد خليل العزازي، دور الاتحاد الافريقي في تسوية النزاعات الافريقية، كلية الشرطة، أكاديمية الشرطة.

**ثانيا: المجلات العلمية:**


1. محمد أحمد الطوير، السمات المشتركة بين سكان إفريقيا، مجلة دراسات، العدد 9، ليبيا، 2000.
2. سامية بيبرس جنوب افريقيا في مواجهة قضايا القارة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ،2002.
3. أحمد حجاج ، العولمة والوحدة الافريقية ، مجلة السياسة الدولية ،القاهرة ، العدد 154 ،2003.
4. أ.م.د منى حسين عبيد، الاتحاد الافريقي وقضايا الدول الافريقية، ساحل العاج – دارغو نموذجا ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، 2001 – 2004.
5. عبد الرزاق خيري جاسم ، الاتحاد الافريقي النشأة ،الهيكلة ، التحديات مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ،الاصدار 31-32 ،2006.
6. ابراهيم محمود أحمد ، الأمن الاقليمي في افريقيا نظرة تقييمية مجلة السياسة الدولية ،العدد 169 ، 2007.
7. باسم رزق عدلي مرزوق، الاتحاد الافريقي ومواجهة بعض الأزمات السياسية ، مجلة مدارات سياسية، عدد ديسمبر 2017.
8. يونس مهدي ميكائيل الشريف، الطرق الدبلوماسية والسياسية في تسوية النزاع وديا، المجلة الليبية، جامعة بنغازي، العدد 18، 05 ماي 2017.
9. نصيرة مهيرة، التحديات التي تواجه الاتحاد الإفريقي في تسوية النزاعات الإقليمية، مجلة الحقوق والحريات، العدد 02، المجلد 09، 2021.
10. منى حسن عبيد ،الاتحاد الافريقي وقضايا الدول الافريقية ساحل العاج –دار فور نموذجا مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ،العدد 63 .
11. فايد محمود علي فايد ،تجربة الاتحاد الافريقي في تسوية النزاعات الافريقية ،مجلة كلية الآداب ،العدد1،المجلد 15.


**ثالثا:المواقع الإلكترونية:**


1. https://www .alquds.co.uk الاتحاد الافريقي وحرب السودان
2. http://www.sis.gov.eg/ar/lastpage.aspx catehory
3. https://www.nesearvhgate.net/publication/332655535
4. http://pharostudies.com
5. http://www.sis.gov.eg/ar/lastpage.aspx?catehoryid-2037.

# الفهرس

**الفهرس:**

- كلمة شكر .....

- إهداء .....

مقدمة: .....1

**الفصل الأول: الإطار القانوني للاتحاد الافريقي ..... Erreur ! Signet non défini.**

**المبحث الأول: ماهية الاتحاد الافريقي ..... 15**

المطلب الأول: مفهوم الاتحاد الافريقي . .....15

الفرع الأول : نشأة الاتحاد الافريقي وأهدافه.....8

أولا: نشأة الاتحاد الافريقي .....16

ثانيا: أهداف الاتحاد الافريقي .....17

الفرع الثاني: أجهزة الاتحاد الافريقي.....17

المطلب الثاني: ماهية المنظمات الاقليمية.....18

الفرع الأول : مفهوم المنظمات الاقليمية.....10

الفرع الثاني:تعريف المنظمات الاقليمية .....18

الفرع الثالث: معايير تعريف المنظمات الاقليمية.....19

أولا: المعيار الجغرافي في تعريف المنظمات الاقليمية .....19

ثانيا: المعيار الحضاري في تعريف المنظمات الاقليمية .....12

ثالثا: المعيار التقني في تعريف المنظمات الاقليمية..... 12

رابعا: المعيار الاداري في تعريف المنظمات الاقليمية.....12

**المبحث الثاني: تحديد النزاعات الاقليمية الافريقية ..... Erreur ! Signet non défini.**

المطلب الأول: تصنيف النزاعات في افريقيا . .....8

الفرع الأول: النزاعات الداخلية..... .....8

الفرع الثاني: النزاعات الدولية.....19

الفرع الثالث: خصوصية النزاعات الاقليمية الافريقية.....8

المطلب الثاني:علاقة الاتحاد الافريقي بمنظمة الأمم المتحدة في حل النزاعات الافريقية..... .....10

الفرع الأول:طبيعة العلاقة بين الاتحاد الافريقي ومنظمة الأمم المتحدة .....10

أولا:الاختصاص المسبق والنسبي للاتحاد الافريقي .....20

ثانيا:الاختصاص المقيد للاتحاد الافريقي(حق التدخل) .....22

الفرع الثاني: الأسس القانونية للتعاون بين الاتحاد الافريقي وهيئة الأمم المتحدة .....22

أولا : في اطار ميثاق الأمم المتحدة .....23

ثانيا :في اطار القانون التأسيسي للاتحاد للاتحاد الافريقي.....Erreur ! Signet non défini.

خلاصة الفصل: .....25

**الفصل الثاني: آليات الاتحاد الافريقي في تسوية النزاعات في إفريقيا ..... 26**

**المبحث الأول: وسائل وأجهزة الاتحاد الافريقي في تسوية النزاعات الافريقية ..... 27**

المطلب الأول: الوسائل الديبلوماسية لحل النزاعات الافريقية:.....27

الفرع الأول: المفاوضات .....28

الفرع الثاني :الوساطة.....29

الفرع الثالث: المساعي الحميدة : .....30

المطلب الثاني: دور المنظمات الاقليمية الفرعية للاتحاد الافريقي في تسوية النزاعات الافريقية: .....31

الفرع الأول:الآليات الإقليمية الفرعية في تسوية النزاعات في افريقيا .....31

أولا: آلية حل النزاعات في إطار السادك SADC .....32

ثانيا: الآليات والهياكل الأمنية الخاصة بحل النزاعات داخل الأكواس .....32

ثالثا: الهيئة الحكومية للتنمية الايقاد .....34

رابعا: تجمع دول الساحل والصحراء س.ص .....35

خامسا: آلية حل النزاع في إطار الايكاس ECCAS .....35

الفرع الثاني: علاقة المنظمات الاقليمية الفرعية بمجلس السلم والأمن في تسوية النزاعات الافريقية...36

**المبحث الثاني: دور الاتحاد الإفريقي في ليبيا والسودان..... 37**

المطلب الأول: دور الاتحاد الإفريقي في الأزمة الليبية:.....38

المطلب الثاني: دور الاتحاد الإفريقي في أزمة السودان. .....41

المطلب الثالث: التحديات التي واجهت الاتحاد الافريقي: .....43

أولا: التحديات الأمنية والسياسية .....43

ثانيا: هشاشة الوضع الأمني والتركيبة القبلية لبعض الدول الإفريقية .....45

ثالثا: ضعف الإرادة السياسية.....46

رابعا: ضعف الموارد المالية.....46

خامسا: عقبة التمويل الخارجي.....47

سادسا: التحديات المؤسساتية للاتحاد.....47

سابعا: ضعف التنسيق بين الاتحاد الإفريقي والمنظمات دون الإقليمية الإفريقية .....48

خلاصة الفصل: .....49

خاتمة: .....51

قائمة المراجع:.....55

الفهرس: .....59

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة يحي فارس بالمدية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

ميدان التكوين ل.م.د

# تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

( القرار رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها )

أنا الممضي أسفله ،

الطالب (ة) : نوال بست حبيبة .....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم 114975817 الصادرة بتاريخ: 2019/07/07 .....

المسجل بكلية الحقوق والعلوم السياسية - قسم الحقوق - تخصص : قانون دولي عام ...

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر عنوانها : دور الاتحاد الأوروبي في حل النزاعات الإقليمية

.....

.....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور أعلاه وأتحمل مسؤولية الاخلال بذلك.

بتاريخ : 24/06/2021 .....

اطلعت ووقعت

إمضاء الطالب المعني